الحدث

يروج رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو أنباء عن بدء نضوج الظروف للتوصل إلى صفقة مع «حماس» لوقف حرب غزة وتبادل الأسرى، وذلك فيما تواصل قواته الضغط على المدنيين عبر عمليات عسكرية لا سيما في خانيونس التي هجرت منها عشرات الآلاف

اليوم التالي في أبوظبي

نتنياهو يروّج قرب الاتفاق

حيفا ـ **نايف زيداني**
الدوحة ـ **ضياء الكحلوت**

على وقع مجازر كانت قوات الاحتلال ترتكبها في أنحاء متفرقة في قطاع غزة خلال اليومين الماضيين، ولا سيما في خانيونس جنوبي القطاع، كان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يروّج من واشنطن لأنباء عن قرب توقيع اتفاق لتبادل الأسرى ووقف إطلاق النار في غزة، مع تشديده على هدفه بالانتصار على «حماس»، وذلك فيما كانت الأخيرة تتحدث عن استمرار المماطلة الإسرائيلية. يأتي ذلك فيما يزداد الحديث عن اليوم التالي للحرب، وآخرها تسريبات إسرائيلية عن لقاء في أبوظبي جمع مسؤولين إماراتيين وأميركيين وإسرائيليين، بما يشي ببدء خطوات عملية بشأن إدارة غزة بعد الحرب، على الرغم من أن هذه التصورات قد لا تجد إمكانية للتطبيق على الأرض باستبعادها «حماس» من المعادلة.

ومن واشنطن التي وصل إليها الاثنين حيث يلقي كلمة اليوم الأربعاء في الكونغرس ويلتقي الرئيس الأميركي جو بايدن، قال رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، ليلة الاثنين ـ الثلاثاء، إن «الظروف لإعادة الرهائن (المحتجزين الإسرائيليين) باتت تنضج». وأضاف خلال لقاء مع ممثلين عن عائلات المحتجزين في غزة، أن «الظروف بدأت تتهيأ لسبب بسيط، وهو أننا نمارس ضغوطاً قوية جداً على حماس. إننا نرى تغييراً معيناً وأعتقد أن هذا التغيير سيكبر ونحن نقترب من القيام بذلك». وشدد على أنه لن يوافق «بأي شكل من الأشكال على التنازل عن الانتصار على حماس. وأضاف أنه من المتوقع أن تكون الصفقة عملية تستمر لفترة: «أقول مقدماً أن هذه عملية، وللأسف لن تكون دفعة واحدة. ستكون هناك مراحل، لكنني أعتقد أنه يمكننا دفع الصفقة قدماً، وترك أوراق بأيدينا لتحقيق إطلاق سراح الآخرين». وحول زيارته واشنطن، قال نتنياهو: «هذه زيارة مهمة ستمنحنا

انفراد مخزٍ

قالت منظمة «هيومن رايتس ووتش» إن الولايات المتحدة وبريطانيا انفردتا بشكل «مخزٍ» بحجب تمويل وكالة «أونروا». وقالت مديرة المناصرة لشؤون الأزمات بالمنظمة أكشايا كومار، في بيان، إن «قطع المساعدات لم يكن متناسبا مع الادعاءات ضد أونروا منذ البداية». وتابعت: «باستمرارهما في منع التمويل، تفاقم الولايات المتحدة وبريطانيا آثار حملة الحكومة الإسرائيلية ضد أونروا والأشخاص الذين يعتمدون على الوكالة».

فرصة لننقل لممثلي الشعب الأميركي، وللشعب الأميركي، أهمية دعمهم للجهود التي نبذلها معهم من أجل إطلاق سراح جميع المختطفين، الأحياء منهم والأموات». وتابع: «لست مستعداً بأي حال من الأحوال للتخلّي عن الانتصار على حماس. إذا تخلينا عنه، فإننا في خطر في مواجهة محور الشر الإيراني بأكمله. والقرارات التي نتخذها هي قرارات مصيرية لمستقبل دولة إسرائيل والمشروع الصهيوني». وقال أفراد عائلات محتجزين يحملون أيضاً الجنسية الأميركية لنتنياهو خلال اللقاء، إن ابناءهم «لا يمكنهم الانتظار أكثر»، وعليه «إتمام الصفقة الآن». وقالوا أيضاً، إنهم يتوقعون منه أن يعلن هذا الأسبوع عن إتمام الصفقة لإعادة المحتجزين. في المقابل، قال المسؤول في «حماس» سامي أبو زهري لـ«رويترز» إنه من الواضح أنه لا يوجد جديد في موقف نتنياهو. وأضاف: «نتنياهو لا يزال يماطل، وهو يرسل الوفود من أجل امتصاص غضب أهالي الأسرى الإسرائيليين». ومن المقرر أن يستأنف فريق تفاوض إسرائيلي يوم غد الخميس المحادثات في الدوحة. ومن المقرّر أن يعقد نتنياهو غداً الخميس في واشنطن اجتماعاً مع الرئيس الأميركي جو بايدن، حسبما قال مسؤول أميركي لوكالة فرانس برس. ومن المقرّر أيضاً أن يُلقي نتنياهو خطاباً أمام الكونغرس اليوم الأربعاء، على أن يلتقي نائبة الرئيس الأميركي كامالا هاريس في وقت لاحق من الأسبوع.

في سياق متصل، أفادت قناة كان 11 العبرية، ليلة الاثنين، بأن كبار المسؤولين في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، صاغوا موقفاً مفاده أن «الجيش الإسرائيلي سيكون قادراً على الانسحاب الكامل من قطاع غزة لمدة ستة أسابيع، في حال تم التوقيع على اتفاق جديد لإطلاق سراح المختطفين». ووفقاً للمسؤولين الأمنيين، فإن هذه فترة زمنية قصيرة، لن تسمح لحركة حماس بإعادة تأهيل نفسها على نحو كبير والتزود بوسائل قتالية جديدة أو بناء أنفاق وإعادة تأهيل أخرى. ووجهوا رسالة إلى نتنياهو مفادها: «نحن ندرك التداعيات الأمنية، ولكن الآن هو الوقت المناسب لإعطاء الأولوية لإطلاق سراح المختطفين الذين لا وقت لديهم». في موازاة ذلك، أفاد موقع والاه العبري أمس نقلاً عن مسؤولَين إسرائيليَين كبيرين، لم يسمّهما، بأن إسرائيل والإمارات والولايات المتحدة عقدت لقاء سرياً في أبوظبي، الخميس الماضي، للتباحث في خطة اليوم التالي للحرب على قطاع غزة. واعتبر الموقع أن هذا اللقاء يشير إلى أن نتنياهو بدأ يعترف فعلياً بأن عليه اتخاذ خطوات واقعية بشأن إدارة قطاع غزة ما بعد الحرب، وربما يأتي ذلك أيضاً بفعل الضغط الأميركي. ونقل الموقع عن مصادره بأن وزير الخارجية الإماراتي نائب رئيس مجلس الوزراء عبد الله بن زايد استضاف اللقاء وأن مستشار الرئيس الأميركي للشرق الأوسط بريت ماكغورك شارك عن الجانب الأميركي، فيما شارك وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي رون ديرمر ورافقه كل من رئيس الوحدة الاستراتيجية في هيئة أركان جيش الاحتلال الجنرال بيني غال، ورئيس القسم السياسي الأمني في وزارة الأمن درور شالوم. وبحسب الموقع، نشرت الإمارات قبل اللقاء بيوم واحد مقترحها لليوم التالي للحرب، من خلال مقال لمساعدة وزير الخارجية الإماراتي، لانا نسيبة، في صحيفة فايننشال تايمز. وكتبت نسيبة أنه يجب نشر قوات دولية مؤقتة، تقوم بمهمات ستستجيب للأزمة الإنسانية وترسي القانون والنظام وتضع الأساس للحكم. وقالت نسيبة إن الإمارات مستعدة لتكون جزءاً من هذه القوة الدولية وإرسال قوات إلى غزة. لكن المسؤولة الإماراتية، وضعت عدة شروط، منها أنه سيتعين على القوة الدولية أن تدخل غزة بدعوة رسمية من السلطة الفلسطينية. وسيتعين على السلطة الفلسطينية إجراء إصلاحات كبيرة وتعيين رئيس حكومة جديد يتمتع بالسلطة والاستقلالية. وأردف الموقع العبري أن «الإمارات تريد أن تكون جزءاً من حل في غزة لا يشمل حماس، ولكن لديها تحفّظات كبيرة على القيادة الحالية للسلطة الفلسطينية». وعليه «أوضحت الإمارات لإدارة بايدن، أن رئيس الحكومة الفلسطيني الجديد محمد مصطفى، هو أحد المقربين من الرئيس محمد عباس، ولذلك فإنه لن يكون مستقلاً ولن يقوم بالإصلاحات اللازمة، ودفعت باتجاه تعيين مرشحين آخرين، بما في ذلك رئيس الحكومة الفلسطينية السابق سلام فياض».

ميدانياً، استمرت لليوم الثاني على التوالي العملية العسكرية البرية الإسرائيلية في المنطقة الشرقية لمدينة خانيونس جنوبي قطاع غزة، وسط حالة نزوح ووضع مأساوي لعشرات آلاف الفلسطينيين الذين كانوا في ما تبقى من منازلهم وعند أقاربهم وباتوا ليلتهم الأولى في الطرقات والشوارع. وقال شهود عيان ومصادر محلية لـ«العربي الجديد» إنّ آليات عسكرية إسرائيلية بينها دبابات وناقلات جند وجرافات ضخمة تشارك في العملية التي زعم الاحتلال أنها للرد على إطلاق صواريخ من المنطقة وملاحظة نشاط عسكري جديد لـ«حماس» فيها، لكن المصادر نفت أي عمليات إطلاق للصواريخ من المنطقة في الشهرين الأخيرين. وتعرضت خانيونس لقصف جوي جديد أمس، فيما تصدى عناصر من المقاومة الفلسطينية لآليات الاحتلال المتوغلة في المنطقة واستهدفوها بالعبوات الناسفة والتفجير، وفق الشهود. وقالت مسؤولة الاتصالات في «أونروا» لويز ووتردج، في مقابلة مع إذاعة «بي بي سي راديو 4» البريطانية، إن إسرائيل وضعت ما يزيد عن 80 في المائة من مناطق قطاع غزة تحت أوامر الإخلاء، وإن آلاف الفلسطينيين يواصلون الفرار مجدداً من مدينة خانيونس. وأضافت: «نستمر في سماع نفس السؤال من سكان غزة: إلى أين نذهب؟».

وتواصل سقوط الشهداء في القطاع على يد الاحتلال، واستشهد 6 فلسطينيين وأصيب 10 آخرون أمس بغارة إسرائيلية استهدفت منزلا عند مدخل مخيم البريج وسط غزة. كما أفاد المتحدث باسم الدفاع المدني في غزة محمود بصل في بيان: «طواقمنا انتشلت 7 شهداء بينهم 3 أطفال وسيدتان، جراء استهداف طائرات إسرائيلية منزلاً لعائلة الداية بمنطقة الصبرة جنوب مدينة غزة، فيما بقي جثمان طفلة تحت الأنقاض». وأشار إلى قصف إسرائيلي استهدف منزلا يعود لعائلة الجماصي بشارع النفق في منطقة الصحابة (بمدينة غزة) ما أسفر عن ارتقاء 4 شهداء». وأعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة في تقريرها اليومي أمس ان الاحتلال ارتكب 8 مجازر خلال 24 ساعة وصل منها للمستشفيات 84 شهيداً و329 مصاباً. وأضافت أن حصيلة ضحايا الحرب منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي ارتفعت إلى 39090 شهيداً و90147 إصابة. كما تواصلت العمليات العسكرية لجيش الاحتلال على محور فيلادلفيا في قطاع غزة، على الحدود مع مصر، بادّعاء القضاء على منافذ التهريب التي تستخدمها حركة حماس. وتركز قيادة المنطقة الجنوبية من خلال الفرقة 162 على هذه النقطة، فيما تزعم، وفق ما أفاد موقع والاه العبري أمس الثلاثاء، أن «حماس» تحاول تهريب أموال إلى القطاع من أجل تمويل نشاطاتها في القطاع ودفع رواتب للنشطاء. بالإضافة إلى ذلك، تجري جهود استخباراتية لتحديد مواقع مخزونات الأسلحة والذخيرة ومواقع التصنيع التي تحتفظ بها حماس تحت الأرض، بعيداً عن أعين الجيش الإسرائيلي. كما تشير تقديرات جيش الاحتلال، إلى أن «حماس» لا تخشى أزمة في القوى البشرية، على مستوى عناصرها، ولن تجد صعوبة في تجنيد ناشطين لمختلف أجهزتها مقابل دفع أموال، وفقا للمزاعم الإسرائيلية، ويمكنها تدبّر أمورها حتى مع عناصر أقل جودة وتأهيلاً. وعليه يركّز جيش الاحتلال جهوده على رصد وهدم بنى تحتية وأسلحة، أكثر من استهدافه «صغار المقاتلين»، لأن «هذا ما سيقضي على حماس سريعاً» وفق الموقع.

أبو زهري: نتنياهو يماطل لامتصاص غضب أهالي الأسرى

لقاء إماراتي إسرائيلي أميركي في أبوظبي بحث اليوم التالي للحرب

فروا من مخيم البريج أمس بعد قصف إسرائيلي عليه (إياد بابا/فرانس برس)

أنهوا المذبحة

دعا رئيس البرلمان الأيرلندي شون أوفيرغيل إلى «إنهاء المذبحة والوحشية الظالمة» في قطاع غزّة. وقال أوفيرغيل في حديث لـ«الأناضول»، على هامش زيارته أنقرة أمس الثلاثاء، «يجب إنهاء هذه المذبحة والوحشية الظالمة التي نراها كل يوم»، معتبراً أنها «لا يمكن أن تنتهي إلا بمبادرة من دول أخرى في المنطقة». ولفت إلى ضرورة أن يقبل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تحمّل المسؤولية الثقيلة الملقاة على عاتقه في ما حدث.

للحدث تتمة...

ربع فرصة في يد تبون

عثمان لحياني

خلال الانتخابات الرئاسية في الجزائر عام 2019، وقبل إلغائها بسبب تظاهرات الحراك الشعبي، خرجت أحزاب التحالف الرئاسي التي كانت تحيط بالرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، لتعلن أنها جمعت ستة ملايين توقيع لصالحه، بينما كانت الشوارع الجزائرية هادرة بالتظاهرات الرافضة. قبل أيام، أعلن رئيس حزب موالٍ للرئيس عبد المجيد تبون، أنه تمكّن من جمع أكثر من مائة ألف توقيع لصالح تبون في غضون أربعة أيام. يبدو هذا الرقم مبالغاً فيه ضمن السياق السابق نفسه، بينما كانت الأحزاب التي أعلنت عن تقديم مرشّح بالكاد جمعت العدد المطلوب من التوقيعات (50 ألف توقيع) في غضون شهر.

بغض النظر عن المواقف المتباينة إزاء الظروف المحيطة بالمسار الانتخابي لرئاسيات السابع من سبتمبر/أيلول المقبل، ومدى توفّر الشروط الموضوعية التي تضمن منافسة نزيهة ومتكافئة بين الرئيس تبون باعتباره مرشح السلطة والإدارة والمؤسسات الحيوية، وباقي المرشحين أو عدمها، فقد كانت أمام الرئيس تبون فرصة جيدة لإنجاز انتخابات رئاسية سليمة على المستوى الإجرائي على الأقل، من حيث استبعاد كل الممارسات الشائنة التي تُنفّر الناخبين من الصندوق، ومفتوحة من حيث منع إعادة تكريس السلوكيات الإدارية نفسها المنحازة التي تهدر كل المصداقية السياسية للانتخابات.

ما زالت في يد الرئيس ربع فرصة، في ما تبقّى من المسار الانتخابي، وهو الأساس، لضمان سلامة الاستحقاق وتصحيح الوضع الذي يبدو أنه مرشحٌ لأن يخرج عن السيطرة مع بدء الحملة الانتخابية، وضبط العنفوان الانتخابي لدى جبهة الموالاة المشحون عادةً بجرعةٍ زائدةٍ من التسلق والتملق للسلطة، وبفائض الرغبة في إظهار كل الولاء السياسي لمرشّحها باستخدام كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة. لا يخدم ذلك صورة الرئيس، وسيسجّل عليه في دفتر التاريخ السياسي الذي ينكشف حتماً في لحظةٍ ما، كما انكشفت سريعاً فضائح تمويل الانتخابات في عهدة بوتفليقة. يجب أن تأخذ الأسماء المنافسة للرئيس تبون في الانتخابات المقبلة حقاً في حملة انتخابية متكافئة. قد تبدو هذه الأسماء، عبد العالي حساني ويوسف أوشيش وسعيدة نغزة وبلقاسم ساحلي، أقلّ تجربة سياسية، لكنها قد تفاجئ المجتمع السياسي بطرح متميز وجريء، وبسقفٍ عالٍ من حيث التنافسية السياسية والأداء الانتخابي، مقارنة بظروف الإغلاق السياسي الذي تعيشه الجزائر، وقد يكون ذلك هو الحدث الانتخابي، بغضّ النظر عن النتائج التي تتحكّم فيها عوامل أخرى.

متابعة

7 شهداء في طولكرم والخليل

القدس المحتلة، رام الله
العربي الجديد

7 شهداء، هي حصيلة يوم جديد من العدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية، سقط خمسة منهم في مخيم طولكرم، في محافظة طولكرم، شمالي الضفة، واثنان في بلدة سعير، شمال شرق الخليل، جنوبي الضفة، واحتجزت سلطات الاحتلال جثماني اثنين منهم. واقتحمت قوات الاحتلال فجر أمس، بلدة سعير، ومنطقة رأس العاروض التي تقع بين سعير وبلدة الشيوخ المجاورة، لأكثر من 7 ساعات، وحصلت مواجهات ما أدى إلى سقوط شهيدين، هما رامز محمد نمر حلايقة (22 عاما)، وجهاد محمد حسين شلالدة (39 عاماً)، وعادت واقتحمتها مرة ثانية، حيث شمل الاقتحامان مداهمة منازل عدة، واعتقال 3 شبّان. علماً أن حلايقة استشهد عقب إصابته بجروح خطيرة خلال المواجهات مع قوات الاحتلال بين سعير وبلدة الشيوخ، وهو يتحدر من الشيوخ، فيما استشهد شلالدة في سعير.

وفي مخيم طولكرم، استشهد 5 مواطنين، بينهم قائد «كتائب القسام»، الذراع العسكرية لحركة حماس، في المخيم، بقصف من مسّيرة استهدف سيارة في المخيم، علماً أن قوات الاحتلال اقتحمت مدينة طولكرم ومخيمها منذ مساء الاثنين، واستمر الاقتحام لنحو 16 ساعة متواصلة، عمدت خلالها الجرافات التابعة لقوات الاحتلال إلى جرف الشوارع والبنية التحتية، وتدمير بسطات في شوارع طولكرم، بالتزامن مع اندلاع مواجهات واشتباكات مسلحة بين مقاومين وتلك القوات، وسط تحليق مكثف للطيران الحربي الإسرائيلي. كما ألحقت جرافات الاحتلال أضرارا كبيرة في البنية التحتية في مختلف أحياء مدينة طولكرم، شملت الشوارع الرئيسية في منطقة محيط المستشفى الحكومي، وشارع خضوري، والحي الشرقي وتخريب بسطات سوق الخضروات وسط المدينة، وتدمير للمركبات المصطفة على جوانب الطرقات وتدمير نصب الشهداء في الحي الشرقي.

وقالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، إن مسيّرة قصفت هدفاً في مخيم طولكرم ما أوقع شهداء، بينهم سيّدة وفتاة، كما نكّلت قوات الاحتلال بجثامين بعض الشهداء ونقلت الجثامين بمقدمة جرافاتها، واحتجزتها. وأوضح الهلال الأحمر الفلسطيني أن طواقمه تسلّمت شهيدة، وفتاة مصابة بشظايا في العين، وجرى نقلها من داخل مخيم طولكرم إلى المستشفى.

وأكدت وزارة الصحة الفلسطينية تبلغها باستشهاد 3 شبان وفتاة برصاص الاحتلال في طولكرم، هم: أشرف عيد زاهر نافع، محمد إبراهيم محمد عوض، محمد بديع محمد رضوان، والشهيدة بيان محمد جمعة سلامة عيد، كما وصلت إلى مستشفى طولكرم الحكومي الشهيدة إيمان محمد جمعة (56 عاماً).

ونعت حركة حماس، في بيان، شهداء طولكرم مؤكدة أن جرائم الاحتلال وعمليات الاغتيال في الضفة «لن توقف مسيرة المقاومة المتصاعدة». وقالت الحركة إن «عملية الاغتيال الجبانة التي نفّذها جيش الاحتلال الإرهابي، وطاولت القائد المجاهد أشرف عيد نافع، قائد كتائب الشهيد عز الدين القسام في مخيم طولكرم، ورفاق دربه القادة في كتائب شهداء الأقصى (التابعة لحركة فتح) محمد عوض ومحمد بديع، لن تكسر شوكة المقاومة، ولن تزيد شعبنا إلا إصراراً على مواصلة طريق التحدي والمواجهة، حتى إنهاء الاحتلال ونيل حقوقنا كافة».

وكانت قوات الاحتلال في اقتحامها الليلي للمخيم، مساء الاثنين، قد داهمت محلاً لبيع الأسمدة الزراعية قرب مدخل المخيم، وأشارت مصادر محلية، إلى أن مقاومين فلسطينيين أطلقوا النار باتجاه قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء عملية الاقتحام. وتشن قوات الاحتلال حملة على محال بيع الأسمدة في مختلف محافظات الضفة الغربية منذ أكثر من أسبوع، حيث صادرت كميات منها ومنعت بيعها، بزعم أنها تُستخدم لأغراض مزدوجة، في إشارة إلى استخدامها من قبل المقاومين في صناعة المتفجرات. إلى ذلك، واصلت قوات الاحتلال ومستوطنوه اعتداءاتهم في الضفة والقدس.

وفي هذا السياق، اعتقلت قوات الاحتلال أمس، 4 مواطنين من القدس، وهدمت منشأة وجرفت بقايا مخزن مهدوم ذاتياً في بلدة سلوان جنوب القدس، بينما أجبرت مقدسياً من بلدة الطور على هدم منزله ذاتياً. وأوضحت مصادر محلية أن آليات الاحتلال هدمت حظيرة مواش للمقدسي زيد السلايمة في حي واد قدوم بسلوان، كما جرفت بقايا مخزن، بعدما أُجبر أصحابه على هدمه سابقاً في حوش أبو تايه في البلدة. بدورها، اضطرت عائلة كباجة، أمس، على هدم منزلها المكون من طابقين في بلدة الطور بالقدس المحتلة، تجنبا لدفع غرامة مالية باهظة.

وصعّدت قوات الاحتلال الإسرائيلي عمليات الهدم في القدس بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، فيما رصدت هيئات مقدسية هدم الاحتلال أكثر من مائتي مبنى بينها منازل ومنشآت منذ مطلع العام الحالي حتى نهاية شهر يونيو/حزيران الماضي. في غضون ذلك، اقتحم عشرات المستوطنين، أمس، باحات المسجد الأقصى، بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، وأدوا صلوات تلمودية فيها، بالتزامن مع فرض قيود على دخول الفلسطينيين الى المسجد. كما أحرق مستوطنون من مستوطنة «يتسهار» المقامة على أراضي المواطنين جنوب نابلس، عشرات أشجار الزيتون في قرية بورين، جنوب نابلس. وصعّد المستوطنون، بحماية قوات الاحتلال، هجماتهم منذ 7 أكتوبر الماضي، ونفذوا منذ بداية العام الحالي أكثر من 1334 اعتداءً في الضفة والقدس، تسببت في استشهاد 7 مواطنين.

دمّرت جرافات الاحتلال المزيد من البنية التحتية في طولكرم

«السلام الآن»: الحكومة الإسرائيلية تمول بؤراً استيطانية

أعلنت منظمة «السلام الآن» الإسرائيلية، أمس الثلاثاء، أن الحكومة الإسرائيلية خصصت ملايين الدولارات لحماية «مزارع يهودية صغيرة غير مرخصة» في الضفة الغربية المحتلة، وتأمين بؤر استيطانية بهدف إنمائها حتى تصبح مستوطنات كاملة. وكشفت المنظمة، في وثائق نشرتها، كيف وجهت الحكومة الأموال سراً للبؤر الاستيطانية. وربطت المنظمة بعض هذه البؤر بعنف المستوطنين ضد الفلسطينيين. وقالت «السلام الآن» إن هذا التمويل استخدم لشراء مركبات وطائرات مُسيرة وكاميرات ومولدات وبوابات كهربائية وبناء أسوار وتعبيد طرق جديدة خاصة ببعض «المزارع» النائية. أكدت وزارة المستوطنات، التي ترأسها أوريت ستروك، في بيان، أنها خصصت موازنة قدرها 75 مليون شيكل (20,5 مليون دولار) العام الماضي لتوفير «معدات أمنية للمستوطنات الناشئة»، وهو المصطلح الذي تستخدمه للإشارة إلى البؤر الاستيطانية في الضفة.

(أسوشييتد برس)

بزشكيان: مستعدون دوماً لإجراء مفاوضات نووية

أعلن الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان (الصورة)، أمس الثلاثاء، أن طهران مستعدة دوماً لإجراء مفاوضات نووية لأجل إحقاق الحقوق الإيرانية، لافتاً إلى أن أميركا هي التي انسحبت من الاتفاق النووي وفرضت أشد العقوبات على الشعب الإيراني. وأضاف بزشكيان، في اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، أن إيران «لطالما سعت إلى استتباب الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة والعالم»، منددًا بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة و«حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الكيان الإسرائيلي ضد السكان». وعلى الصعيد الداخلي، أكد بزشكيان، خلال لقاء مع أعضاء حملته الانتخابية، أنه سيسعى إلى تشكيل حكومة الوفاق الوطني بمشاركة جميع القوى السياسية. وأضاف أن البلاد لا يمكن أن تدار من خلال فئة وتيار واحد، معتبراً أن «العمل الفئوي يعني الضلالة». وقال إنه يسعى إلى كسب رضا الشارع في الإدارة، مضيفاً أن «الأعداء لا يريدون أن نكون مستقلين وأن نقف على أرجلنا، فالخطوة الأولى في مواجهة ذلك هي تحقيق الوحدة في الداخل واحترام الحقوق الفردية والاجتماعية وحقوق النساء وحقوق القوميات وحقوق أبناء المذاهب».

(العربي الجديد)

الحوثيون: اكتمال إخماد حرائق الحديدة

أعلنت جماعة الحوثيين، أمس الثلاثاء، اكتمال إخماد حرائق خزانات محطات الكهرباء في محافظة الحديدة غرب اليمن، عقب غارات شنتها إسرائيل ضد ميناء المحافظة السبت الماضي. وأعلن محافظ الحديدة المعين من قبل الحوثيين محمد قحيم، على منصة إكس، «الانتهاء من إطفاء خزانات محطة الكهرباء بفضل الله نهائياً، وبالنسبة لخزانات منشآت النفط، وبرغم كمية الوقود الموجودة للقطاع الخاص تم الانتهاء من محاصرة النيران وإخمادها بنسبة 95%». ولفت إلى «تجاوز مرحلة الخطر على أرواح الأبرياء من سكان محيط المنشآت».

(الأناضول)

إضاءة

حسابات مصرية صعبة تجاه تصعيد الحوثيين وإسرائيل

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في تعليقها على العدوان العسكري الإسرائيلي على الأراضي اليمنية السبت الماضي، والذي جاء رداً على استهداف مسيّرة تابعة لجماعة الحوثيين تل أبيب الجمعة الماضي، تجنبت وزارة الخارجية المصرية إدانة أي من الطرفين، إذ اكتفى بيان للوزارة بشأن التصعيد بين الحوثيين وإسرائيل بالقول، السبت، إن مصر «تتابع بقلق بالغ العمليات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي اليمنية، وتطالب بضبط النفس والتهدئة وإنهاء الحرب على قطاع غزة». وأتت اللهجة المصرية الهادئة في الوقت الذي تغيرت فيه معادلة الصراع بشكل واضح، ووسط مخاوف من تأثير ذلك على الأمن القومي المصري. فقد أصبحت جميع الرهانات المصرية على وقف الحرب في قطاع غزة، وبالتالي إعادة تشغيل قناة السويس وانسحاب إسرائيل من محور فيلادلفيا على الحدود بين مصر والقطاع، وغيرها من الرهانات، محل شك.

في المقابل، برز تصريح تلفزيوني للواء المتقاعد بالجيش المصري سمير فرج (المقرب من النظام) السبت الماضي، قال فيه إن «الحوثيين يمتلكون صواريخ قادرة على الوصول إلى أعماق الأراضي الإسرائيلية، مع تركيز محتمل على استهداف مدينة إيلات وصحراء النقب، بالإضافة إلى السفن المارة في مضيق باب المندب». وأكد أنه «في حال تم التوصل إلى وقف إطلاق النار في قطاع غزة، من المتوقع أن يتبع ذلك توقف الحوثيين عن إطلاق الهجمات في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، مما يشير إلى احتمالية انخفاض التوتر في هذا الممر المائي الاستراتيجي». وبدا من التصريحات الرسمية المصرية بشأن التصعيد بين الحوثيين وإسرائيل أن القاهرة لا ترغب في إثارة حفيظة أي من الطرفين، إذ إنها تجنّبت في البداية التعليق على استهداف الجماعة تل أبيب بطائرة مسيّرة، ثم بعد ذلك، تجنبت إدانة الاحتلال لهجومه الواسع على الحديدة. لكن الخارجية المصرية، في البيان حول الهجوم الإسرائيلي، تحدثت بلغة التحذير من العملية الإسرائيلية التي من شأنها توسيع الصراع في المنطقة والانزلاق في «فوضى إقليمية».

في إطار التصعيد بين الحوثيين وإسرائيل، استغلت القاهرة العملية الإسرائيلية في اليمن، للتذكير بما حذّرت منه سابقاً من أن استمرار الحرب في قطاع غزة سيدفع الإقليم بأسره إلى «دائرة مفرغة من الصراعات وعدم الاستقرار»، مشددة على «أهمية تكاتف الجهود الدولية من أجل صون أمن واستقرار المنطقة». ودعت «كافة الأطراف» لضبط النفس والتهدئة، مطالبة «كافة الفاعلين» على المستويين الإقليمي والدولي، بالاضطلاع بمسؤولياتهم من أجل إنهاء الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة باعتبارها «السبب الرئيسي» في ارتفاع حدة التوتر والتصعيد الإقليمي الحالي»، من بينها التصعيد بين الحوثيين وإسرائيل. تراهن القاهرة على أن وقف الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة قد يؤدي إلى حل الكثير من الأزمات التي تواجهها مصر، وعلى رأسها تأثر الملاحة في قناة السويس بشكل كبير، ما أدى إلى تراجع حاد في إيرادات القناة من العملة الأجنبية الصعبة، وذلك بسبب الهجمات المتكررة للحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر. الأزمة الأخرى هي احتلال إسرائيل الشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة والمعروف بمحور صلاح الدين (فيلادلفيا)، وهو ما يضع القاهرة في وضع حرج، نظراً إلى مخالفة إسرائيل اتفاقياتها ومعاهداتها السابقة مع مصر باحتلال المعبر. في هذا السياق، قال المساعد السابق لوزير الخارجية المصري، السفير رخا أحمد حسن، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «الجهود المصرية مستمرة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في قطاع غزة، وتبادل الأسرى والمحتجزين والرهائن بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، ورفع الحصار عن إدخال المساعدات إلى غزة». ولفت إلى أن «هذه هي شروط جماعة أنصار الله (الحوثيين) نفسها لوقف عملياتها ضد السفن المرتبطة بإسرائيل وأميركا وبريطانيا، والهجوم المباشر على إسرائيل، ولكن عناد إسرائيل والدعم الأميركي لها يمنعان التوصل إلى تسوية، ولكن على الرغم من ذلك، لن تتوقف جهود مصر». وبشأن التصعيد بين الحوثيين وإسرائيل واحتمالية وجود تنسيق أو اتصالات من أي نوع بين مصر والحوثيين، قال حسن إنه «لا يوجد تنسيق بين مصر والحوثيين، وإنما المسألة هي توازي الأهداف لوقف القتال».

من جهته، قال نائب رئيس المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية مختار الغباشي في حديث لـ«العربي الجديد»: «نحن الآن أمام معادلة في غاية الخطورة، ولا أحد يريد أن يدركها بشكل واقعي، ولا أحد يريد أن يتكلم فيها، لأن الوضع باختصار أن الولايات المتحدة والعالم الغربي يقفان بشكل صريح ولا محدود، عسكرياً ومادياً واقتصادياً وسياسياً، خلف دولة الاحتلال الإسرائيلية». وأضاف أنه يقابل ذلك «ضعف بلا حدود من ناحيتنا، ولا يوجد غير المقاومة الفلسطينية من يجابه إسرائيل ومن خلفها». ولفت الغباشي إلى أن «وحدة المقاومة، ما بين المقاومة الفلسطينية وما بين حزب الله (اللبناني) والحوثيين والمليشيات الموجودة في داخل العراق وسورية، هي التي أنشأت هذه المعادلة».

تظاهرة للحوثيين دعماً لفلسطين، صنعاء، 19 يوليو 2024 (محمد حمود/Getty)

الحدث

إعلان في الصين لـ14 فصيلاً يُخشى أن يلاقي مصير أسلافه

اتفاق المصالحة الفلسطينية

أُعلن في الصين، أمس الثلاثاء، التوصل إلى اتفاق مصالحة فلسطينية بعد اجتماع 14 فصيلاً فلسطينياً، على رأسها حركتا حماس وفتح، لكن التعقيدات التي تواجه ترتيب البيت الفلسطيني قد تكون هذه المرة أكبر، ولا سيما في ظلّ الحرب، ولأن الاتفاق جاء برعاية صينية، وقد يواجه فيتو أميركياً، فضلاً عن حسابات السلطة

التعويل على تنفيذ الاتفاق يبقى منوطاً بالسلطة الفلسطينية

ابو مرزوق: اتفقنا على آلية جماعية لتنفيذ بنود الإعلان

الدوحة ـ **ضياء الكحلوت**

على نحو مفاجئ وغير متوقع وبعد جدالات علنية كثيرة خلال الشهرين الأخيرين الماضيين، أعلن في الصين أمس الثلاثاء عن التوصل إلى اتفاق بين 14 فصيلاً فلسطينياً، على رأسها حركتا حماس وفتح، على المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام وترتيب البيت الفلسطيني، لكن الشارع الفلسطيني قابل اتفاق المصالحة الفلسطينية الجديد، بفتور شديد وعدم تعويل، في ظلّ تكرار الاتفاقات وعدم تطبيقها، من اتفاق القاهرة إلى مكّة والدوحة وصنعاء، وصولاً إلى موسكو ومن ثم بكين.

وعلى الرغم من أهمية ما جرى، إلا أن التعويل على تنفيذ اتفاق المصالحة الفلسطينية يبقى منوطاً بالسلطة الفلسطينية بشكل أساسي في ظل مطالبات كثيرة، قديمة وجديدة، لم يكتب لها النجاح، بضرورة إصلاح الوضع الفلسطيني الداخلي وإصلاح منظمة التحرير، ركيزة أساسية للمضي بالحالة الفلسطينية نحو النهوض والخروج من حالة الانقسام السياسي والجغرافي.

وأعلن عضو المكتب السياسي لحركة حماس، موسى أبو مرزوق، أمس، أن الحركة وقّعت مع الفصائل الفلسطينية بما فيها حركة فتح، اتفاقية «للوحدة الوطنية» خلال اجتماع في الصين. وقال أبو مرزوق: «اليوم (أمس) نوقّع اتفاقية للوحدة الوطنية، نقول إن الطريق من أجل استكمال هذا المشوار هو الوحدة الوطنية. نحن نتمسك بالوحدة الوطنية وندعو لها». وأوضح في تصريح آخر لوكالة الأناضول، أن الجديد الذي خرج به الاجتماع هو «اتفاق الفصائل على آلية جماعية لتنفيذ بنود إعلان بكين من كافة جوانبه، باعتبار الأمناء العامين نقطة انطلاق الفصائل الفلسطينية، وقد تقرر وضع أجندة زمنية لتطبيق الاتفاق».

كما أوضح عضو المكتب السياسي لـ«حماس» حسام بدران، أن «أهم نقاط الاتفاق كانت على تشكيل حكومة توافق وطني فلسطيني تدير شؤون شعبنا في غزة والضفة، وتشرف على إعادة الإعمار، وتهيئ الظروف للانتخابات، وهذا كان موقف حماس الذي دعت إليه وعرضته منذ الأسابيع الأولى للمعركة».

أما وزير الخارجية الصيني وانغ يي، فأعلن حصول اتفاق بين 14 فصيلاً فلسطينياً لتشكيل «حكومة مصالحة وطنية مؤقتة» لإدارة غزة بعد الحرب. وقال وانغ، خلال توقيع «إعلان بكين» من جانب الفصائل الفلسطينية في بكين، إن «أهم نقطة هي الاتفاق على تشكيل حكومة مصالحة وطنية مؤقتة حول إدارة غزة بعد الحرب».

من جهته، قال الأمين العام لحزب المبادرة الوطنية الفلسطينية مصطفى البرغوثي، أحد الموقعين على الاتفاق، لوكالة الأناضول، إن «الفصائل ستبدأ وبشكل فوري تطبيق اتفاق المصالحة بخطوات عملية»، معربا عن «التفاؤل بنتائج اتفاق بكين للمصالحة الفلسطينية». وأضاف: «سيبدأ الرئيس الفلسطيني محمود عباس وبشكل فوري مشاورات مع كافة الفصائل لتشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة من شأنها معالجة آثار الانقسام والخروج بالقضية الفلسطينية من مأزقها جزاء استمرار العدوان الإسرائيلي على شعبنا وخصوصاً حرب الإبادة في قطاع غزة».

وأكد القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، قالت في تصريح على لسان عضو مكتبها السياسي إحسان عطايا، إن ما ورد في البيان الختامي للحوار الفلسطيني في الصين الذي تم تسريبه إلى الإعلام «غير دقيق». وأوضح عطايا أن حركته رفضت أي صيغة تتضمن الاعتراف بإسرائيل صراحة أو ضمناً، مضيفاً أن حركة الجهاد الإسلامي «لم توافق على إدراج صيغة تنص على القرارات الدولية التي تؤدي إلى الاعتراف بشرعية كيان الاحتلال الغاصب، وطالبت بسحب اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل». وطالبت «الجهاد»، وفق تصريح عطايا، بتشكيل لجنة طوارئ أو حكومة طوارئ لإدارة المعركة في مواجهة الإبادة الجماعية ومخططات تصفية القضية الفلسطينية.

وذكر التلفزيون الصيني المركزي أنه جرى التوقيع على الإعلان في الحفل الختامي لحوار المصالحة بين الفصائل الذي استضافته بكين منذ يوم الأحد وحتى أمس الثلاثاء. ونشرت صورة لأعضاء الوفد مع مسؤولين صينيين. وأشارت الفصائل في بيان سبق الإعلان الرسمي إلى أن من مهام حكومة الوفاق البدء بتوحيد المؤسسات الفلسطينية كافة في أراضي الدولة الفلسطينية والمباشرة في إعادة إعمار قطاع غزة والتمهيد لإجراء انتخابات عامة بإشراف لجنة الانتخابات المركزية بأسرع وقت وفقاً لقانون الانتخابات المعتمد.

وأكدت الفصائل تفعيل وانتظام «الإطار القيادي المؤقت الموحد»، للشراكة في صنع القرار السياسي، وفقاً لما اتُّفق عليه في وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني الموقعة في 4 مايو/أيار 2011، حتى يُشكّل المجلس الوطني الجديد وفقاً لقانون الانتخابات المعتمد، و«من أجل تعميق الشراكة السياسية في تحمّل المسؤولية الوطنية، ومن أجل تطوير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية».

وتعليقاً على الاتفاق، قال الكاتب والمحلل السياسي محمد علان دراغمة، لـ«العربي الجديد»، إن «فتور الفلسطينيين في التعاطي مع إعلان بكين ناتج عن أن كل جولات المصالحة السابقة لم تسفر عن أي نتائج وفي النهاية نعود إلى المربع الأول منذ العام 2007. ونعود للغة الاتهامات، وكل طرف يدعي أن الطرف الآخر هو السبب». غير أنه لفت إلى أن العاملين الإسرائيلي والأميركي مهمان في ملف المصالحة، حيث إنهما حالياً على رأس مخطط إبادة جماعية ومحاولة القضاء على «حماس» سلطوياً وعسكرياً وبالتالي لن يقبلا بأندماج «حماس» في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية إلا إذا وافقت «حماس» على الشروط الإسرائيلية بنزع سلاحها والاعتراف بدولة الاحتلال والإعلان عن وقف المقاومة، مذكراً بالخلافات بين حماس والسلطة.

من جهته، قال الكاتب والمحلل السياسي إبراهيم المدهون، لـ«العربي الجديد»: «إننا اليوم أمام فرصة لإنهاء الانقسام، خصوصاً في ظل دور الصين الثقيل ودفعها للمصالحة». لكنه أعرب عن خشيته من ألا تستطيع السلطة الفلسطينية مواكبة هذا التطور وتبقى لها حساباتها سواء مع الاحتلال أو مع الإدارة الأميركية ويتعطل الأمر كما كل مرة، موضحاً أن الولايات المتحدة ممكن أن تعرقل الاتفاق، خصوصاً أنها تضع فيتو أمام المصالحة الفلسطينية. وتساءل عن قدرة الصين مع الفصائل على تجاوز هذا الفيتو الأميركي، مبيناً أن «هذا يحتاج إلى عمل كبير سواء من السلطة أو الفصائل ولدعم إقليمي عربي لهذه المصالحة، وحتى اللحظة ليست هناك حاضنة عربية حقيقية لإنهاء الانقسام ودعم المصالحة الفلسطينية».

من توقيع الاتفاق أمس في بكين (فرانس برس)

كاتس: أمن إسرائيل بيدها

عنّف وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس على اتفاق المصالحة الفلسطينية الموقع في بكين، قائلاً على «إكس»: «وقّعت حماس وفتح اتفاقاً للسيطرة المشتركة على غزة بعد الحرب، لكن في الواقع، هذا لن يحدث، لأن حكم حماس سوف يُسحق». و«الرئيس الفلسطيني محمود) عباس سوف يراقب غزة من بعيد». وأضاف: «سيظل أمن إسرائيل في أيدي إسرائيل وحدها»، زاعماً أنه «بدلاً من رفض الإرهاب»، يحتضن عباس «قتلة حماس ويكشف عن وجهه الحقيقي».

متابعة

جندي في موقع سقوط صاروخ بمستوطنة تسوريال أمس الأول (أفي أوهايون/رويترز)

حزب الله يوسع دائرة المستوطنات المستهدفة

بيروت ـ **العربي الجديد**

لا يزال التصعيد بين حزب الله وقوات الاحتلال الإسرائيلي يسيطر على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، وذلك بعد ساعات من توسيع الحزب لدائرة المستوطنات التي يستهدفها للمرة الأولى.

وسقط جريحان، أمس الثلاثاء، باستهداف جيش الاحتلال الإسرائيلي لسيارة على طريق بلدة شقرا في قضاء بنت جبيل جنوبي لبنان وفق ما أفاد مصدر في كشافة الرسالة الإسلامية لـ«العربي الجديد»، في حين خرق الطيران الإسرائيلي جدار الصوت على علو منخفض لأجواء بيروت والمناطق الساحلية والبلدات الجنوبية. وقالت الوكالة اللبنانية للأنباء إن مدفعية الاحتلال الإسرائيلي قصفت سبع بلدات في قضاء مرجعيون، هي مركبا، وحولا، وطلوسة، وبني حيان، ووادي السلوقي ورب ثلاثين، وحرج مركبا بالقذائف الفوسفورية متسبباً باندلاع حرائق. وذكرت وسائل إعلام تابعة لحزب الله أن النيران اندلعت في كروم الزيتون شرقي بلدة بليدا جنوبي لبنان بعد استهدافها من قبل الاحتلال بالرشاشات الثقيلة من موقع البياض. وأعلن حزب الله، في سلسلة بيانات، أنه شن هجوماً جوياً بسرب من المسيرات الانقضاضية على أماكن تموضع ضباط وجنود الاحتلال في قاعدة جبل نيريا (مقر قيادي كتائبي تشغله حالياً قوات من لواء غولاني). وقال إنه «ردّاً على الاعتداء والاغتيال الذي نفذه العدو الإسرائيلي في بلدة شقرا، تم استهداف موقع المرج بصاروخ بركان»، كما تم «استهداف مقر قيادة كتيبة السهل في ثكنة بيت هلل بصواريخ فلق». وكان الحزب أعلن، أمس الأول الاثنين، قصف مستوطنة تسوريال شمالي الأراضي الفلسطينية المحتلة «لأول مرة»، بعشرات صواريخ الكاتيوشا.

وأعلن جيش الاحتلال أن الحزب أطلق عدة مسيرات باتجاه شمال إسرائيل، مشيراً إلى أنه تم اعتراض بعض الأهداف الجوية وإسقاط عدة مسيرات في منطقة جبل ميرون. كما أعلن الجيش أنه تم إطلاق عدة صواريخ من لبنان على منطقة الجليل وسقط بعضها على منطقة كريات شمونة ومرغليوت. وقال إن طواقم الإنقاذ تعمل «على إخماد الحرائق التي اندلعت في عدة مناطق نتيجة إطلاق الصواريخ وسقوط صواريخ اعتراضية»، مشيراً إلى أنه رد بنيران المدفعية على مصادر النيران.

سياسياً، لفت رئيس كتلة حزب الله البرلمانية «الوفاء للمقاومة» النائب محمد رعد، في بلدة صير الغربية جنوب لبنان أمس الثلاثاء، إلى أنّ «واقع العدو الإسرائيلي الآن أصبح مهترئاً من داخله ولا يقوى على الوقوف، ولو زوّد باحدث أنواع الأسلحة لن يستطيع أن يغيّر المعادلة فالشلل ياكله من داخله والعفن يصيبه من رأسه حتى أخمص قدميه». وأضاف رعد أن «الانقسامات والترهلات والاختلافات المعيقة عن التخطيط الجدي والرؤية الصحيحة تمنعه من أن يواصل تحديه وأن ينجح فيه». وكان نواب في القوى المعارضة لحزب الله تقدموا، أمس الأول الاثنين، بعريضة طالبوا فيها رئيس البرلمان نبيه بري بعقد جلسة مناقشة حول مسألة الحرب القائمة وتداعياتها. وطالب النواب بـ«وضع حد للأعمال العسكرية كافة خارج إطار الدولة اللبنانية وأجهزتها التي تنطلق من الأراضي اللبنانية ومن أي جهة كانت، وإعلان حالة الطوارئ في الجنوب وتسليم الجيش اللبناني زمام الأمور فيه».

شرق غرب

إصابة جندي تركي بقصف للنظام السوري شرقي إدلب

أصيب جندي تركي، أمس الثلاثاء، بقصف مدفعي من قبل قوات النظام السوري، استهدف نقطة مراقبة عسكرية تركية في ريف إدلب الشرقي. وقالت مصادر في وحدات الرصد التابعة للمعارضة، إن قوات النظام المتمركزة في منطقة تل الرمان جنوبي مدينة سراقب، استهدفت بقذيفة مدفعية نقطة المراقبة العسكرية التركية في بلدة النيرب، ما أسفر عن إصابة جندي تركي، وإحراق صهريج محروقات داخل المنطقة.

(العربي الجديد)

تحذير أممي من عودة خطر «داعش»

قال المبعوث الأممي الخاص إلى سورية، غير بيدرسن، أول من أمس الاثنين، أمام مجلس الأمن، إن خطر الإرهاب «يعاود الظهور في سورية، مع توقعات بتضاعف هجمات مسلحي داعش هذا العام، ما يعرض حياة المدنيين هناك للخطر، والذين يشهدون نزوحا طويل الأمد، وظروفاً إنسانية مزرية». وأضاف بيدرسن أن «سورية مليئة بالأطراف المسلحة والجماعات الإرهابية والجيوش الأجنبية وخطوط المواجهة، لافتاً إلى أن «التهديد ينشوب صراع إقليمي في هذا البلد لم يتراجع، خصوصاً مع تصاعد الغارات الإسرائيلية».

(أسوشييتد برس)

رغبة عراقية ببدء انسحاب أميركي في سبتمبر

قالت أربعة مصادر عراقية إن العراق يرغب في أن تبدأ قوات التحالف الدولي بقيادة أميركية في الانسحاب من العراق بدءاً من سبتمبر/أيلول المقبل، وإنهاء عمل التحالف رسمياً بحلول سبتمبر 2025، مع احتمال بقاء بعض القوات الأميركية بصفة استشارية يجري التفاوض عليها. من جهته، قال المتحدث باسم الخارجية الأميركية ماثيو ميلر (الصورة)، إن الجانبين يجتمعان في واشنطن هذا الأسبوع لتحديد كيفية إحداث تحول في مهمة التحالف.

(رويترز)

هجمات متبادلة بالمسيّرات بين روسيا وأوكرانيا

قال مسؤولون أوكرانيون، أمس الثلاثاء، إن هجوما جويا روسيا الحق أضراراً بمنشأة للطاقة في منطقة سومي بشمال شرق أوكرانيا، ما تسبّب في انقطاع التيار الكهربي عن أكثر من 50 ألف مستهلك. وذكرت القوات الجوية الأوكرانية أن أنظمة دفاعها دمرت سبع مسيّرات من أصل ثمان أطلقتها روسيا، فيما أصابت مسيّرات أوكرانية سفينة روسية في ميناء جنوب روسيا مقابل شبه جزيرة القرم.

(رويترز، فرانس برس)

المجر لن تستضيف اجتماعا لأوروبا

قال مفوض السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل (الصورة)، أول من أمس الاثنين، إن المجر لن تستضيف اجتماع وزراء خارجية الاتحاد، في أواخر أغسطس/آب المقبل. وأضاف بوريل، أن الاجتماع سيُعقد في بروكسل بدلاً من بودابست، وذلك بعد زيارة رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان إلى موسكو وبكين دون دعم من الاتحاد الأوروبي. وقال بوريل: «علينا أن نرسل إشارة، وإن رمزية».

(رويترز)

تقرير

تعديل نظام هيئة التفاوض السورية يفجّر خلافات داخلها

فجر تعديل هيئة التفاوض السورية المعارضة، نظامها الداخلي، وزيادة المدة المحددة لتكليف قيادة الهيئة، لتصبح عامين بدل عام واحد، خلافات داخلية، وصلت إلى درجة اعتبار هذا الأمر «استنساخاً حرفياً لسلوك وعقلية الحزب القائد»

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

عدّلت هيئة التفاوض السورية التابعة لقوى المعارضة مواد في نظامها الداخلي لـ«تطوير آليات العمل الإداري»، إلا أن هذه التعديلات لم تجد قبولاً لدى منصات في الهيئة اتهمت بعض الأطراف بـ«اللعب بالنظام الداخلي لتحقيق مصالحها الخاصة والشخصية».

وفي ختام اجتماعها الدوري، أعلنت هيئة التفاوض السورية الاثنين الماضي تعديل مواد في نظامها الداخلي، أبرزها زيادة المدة المحددة لتكليف قيادة الهيئة، لتصبح عامين بدل عام واحد، قابلة للتمديد مرة واحدة فقط، بهدف «منح رئاسة الهيئة فرصة زمنية كافية لتنفيذ الخطط المطروحة، ودعم مسارات العملية التفاوضية»، و«إتاحة أوسع مجال للهيئة لاستثمار علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع الفاعلين الإقليميين والدوليين». كما عدلت هيئة التفاوض السورية شروط العضوية، وأضافت عدداً من الاختصاصات إلى مكاتب الهيئة، ومنها المكتب القانوني بهدف «تطوير آليات العمل الإداري». وبموجب هذه التعديلات ربما يبقى بدر جاموس الذي يرأس الهيئة منذ أكثر من عام في منصبه نحو خمس سنوات، في سابقة في مؤسسات المعارضة السورية التي كانت تراعي مسألة تداول المناصب خلال مدد زمنية قصيرة. وأشارت هيئة التفاوض السورية في بيان إلى أنه تم الاتفاق على التعديلات بحضور مكوناتها كافة وبتصويت أغلبهم، لافتة إلى أنها «كيان وظيفي مكلف بإدارة العملية السياسية التفاوضية»، وأن قرارها «مستقل» وأنه «لا يحكمها إلا قضية الشعب السوري العادلة». واستبقت «منصة موسكو» في الهيئة إعلان التعديلات بالقول إنها جاءت لـ«خدمة مصالح أطراف تسعى لعمليات تجديد وتمديد تشكل إساءة كبرى للمؤسسة المعارضة المعنية بالتفاوض وبتطبيق القرار 2254»، مشيرة إلى أن هذه التعديلات لا تصب «في مصلحة تطوير عمل الهيئة». وقالت المنصة في بيان: الهيئة إذا انزلقت إلى إجراء من هذا النوع، خدمة لمصالح ضيقة لهذا الطرف أو ذاك، ولهذا الشخص أو ذاك، فإنها تضع نفسها على طريق سريع نحو انتهاء دورها الوظيفي، وأكدت أن التعديلات «ستجعلنا نفكر جدياً في جدوى وجودنا فيها» في الهيئة. من جهته، قال عضو «منصة موسكو» في الهيئة التفاوض السورية مهند دليقان، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه «كان المفترض بالمعارضة أن تقدم نموذجاً جديداً ديمقراطياً»، مضيفاً: «هذا التعديل ينسف أي فرصة لإقناع الشعب السوري بذلك، لأنه استنساخ حرفي لسلوك الحزب القائد وعقليته». وتابع: «وضع المعارضة الرسمية تجاه ما تدعي أنه حاضنتها هو بالأصل غير جيد، وهذا الإجراء (التعديلات)، وفي هذا التوقيت سيؤدي إلى مزيد من التردي والضعف لهذا الوضع». وأشار دليقان إلى أن «هيئة التفاوض ليست مؤسسة أبدية، وظيفتها التفاوض لتطبيق 2254، وبأسرع وقت»، مضيفاً: «تمديد رئاستها إلى سنتين يرسل إشارة للسوريين أن الهيئة مرتاحة لوضعها وتعمل على المدى الطويل، وهذا يعني أن الأزمة أيضاً مستمرة لفترة طويلة وأنه ليست هنالك نيّات جادة بحلها سريعاً». كما لم ترحب «منصة القاهرة» بالتعديلات التي من المتوقع أن تثير المزيد من الجدل في المشهد السوري المعارض الذي يعاني أصلاً اختلاف تياراته المتعددة المشارب السياسية والأهداف، وهو ما يحول دون تشكيل مرجعية سياسية متماسكة لهذه المعارضة. وفي هذا الصدد، بيّن القيادي في «منصة القاهرة»، فراس الخالدي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن المنصة منذ تأسيس هيئة التفاوض السورية تمسكت بالقرار الأممي 2254 «كونه المخرج الوحيد من نفق الأزمة السورية، ولأنه شكّل توافقاً أميركياً روسياً أوروبياً انتظره الشعب السوري». وأشار إلى أن المنصة التزمت «الوقوف إلى جانب باقي مكونات هيئة التفاوض السورية وعدم الخوض في منافسات من شأنها زعزعة استقرارها»، مضيفاً: تفرد الائتلاف بقيادة هيئة التفاوض السورية واللجنة الدستورية والحكومة المؤقتة على مستوى الرئاسات الثلاث، من دون أن يبدي أي منا نحن أعضاء منصة القاهرة، أو منصة موسكو أو هيئة التنسيق، أي اعتراض يفضي إلى خلاف يعطل عمل مؤسسات المعارضة. وبيّن الخالدي أن «منصة القاهرة» لم تتدخل في شؤون الائتلاف الوطني، بينما الكتلة المتحكمة به عملت على زرع بذور الفتنة والشقاق داخل باقي المكونات في الهيئة. وتابع: «أفعال بعض أطراف المعارضة لا تختلف عن نظام (بشار) الأسد في شيء، فالأسد ولكي يصبح رئيساً عدّل الدستور في ربع ساعة، ورئيس هيئة التفاوض السورية (بدر جاموس) عدّل النظام الداخلي في 5 دقائق». وتابع: «على صعيد الإنجازات يمكن اعتبار فترة ولاية الرئيس الحالي الأسوأ بين كل من سبقه، فالملف السوري بات حبيس أدراج الدول التي خفضت مستوى تمثيلها بما يتلاءم مع حجم المعارضة التي تتصدرها مجموعة من عديمي الكفاءة لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، يتبادلون فيما بينهم رئاسة الائتلاف والحكومة المؤقتة وهيئة التفاوض واللجنة الدستورية، وجميعهم منخرطون في تنفيذ أجندات هدفها تفريغ القرار 2254 من مضمونه من خلال القبول باللعب بأولويات القرار». واتهم الخالدي مجموعة داخل الائتلاف لم يسم أعضاءها بـ«الإقصائية المتطرفة»، داعياً إلى تدخل عربي للمساعدة في «لملمة أوراق المعارضة السورية وحشد طاقاتها».

وانبثقت هيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة السورية من مؤتمر «الرياض 1» الذي عقد في العاصمة السعودية الرياض أواخر العام 2015، وذلك من أجل خوض المفاوضات مع النظام السوري تحت إشراف أممي، بوفد موحّد من المعارضة. وتشكّلت هيئة التفاوض السورية من «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة»، و«منصة القاهرة» التي شاركت في المؤتمر في خانة المستقلين، وهيئة التنسيق الوطني (معارضة الداخل) وبعض الفصائل المسلحة، إضافة إلى شخصيات مستقلة. وفي مؤتمر «الرياض 2»، الذي دعا إليه السعوديون في 22 و23 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، اختارت المعارضة السورية أعضاء النسخة الجديدة من الهيئة العليا للمفاوضات، التي تضم في المجموع خمسين عضواً. ومن بين هؤلاء عشرة من أعضاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، وستة أعضاء من هيئة التنسيق الوطنية، وعشرة ممثلين للفصائل العسكرية، وأربعة من «منصة القاهرة»، وثلاثة من «منصة موسكو»، التي تتماهى تماماً مع الرؤية الروسية، والتي أدخلت الهيئة، تحت ذريعة «توسيع قاعدة التمثيل والقرار»، إضافة إلى 16 عضواً من المستقلين. وجرى استبعاد عدد من «الصقور» في المعارضة السورية عن الهيئة. وتُتهم هيئة التفاوض السورية بالتبعية لأجندات دول إقليمية، خصوصاً تركيا التي شرعت في تقارب مع النظام السوري ربما يلقي بظلاله على المشهد السوري المعارض برمته، وهو ما يُقلق الشارع المعارض الذي يخشى من تقديم هيئة التفاوض السورية تنازلات لصالح النظام استجابة لضغوط تركية.

وعصفت خلال السنوات الماضية خلافات بين مكونات الهيئة وصلت في عام 2021 إلى حد طلب بعض المنصات من المبعوث الأممي إلى سورية، غير بيدرسن، التدخل لفض الخلافات بينها، وهو ما عكس في حينه حالة من التخبط ما يزال كما يبدو الحاكم للمشهد السياسي السوري المعارض.

دليقان: التعديل استنساخ حرفي لسلوك الحزب القائد وعقليته

دعا الخالدي إلى تدخل عربي للمساعدة في لملمة أوراق المعارضة

بدر جاموس في انطاليا، الاول من مارس 2024 (هارون اوزلايل/الاناضول)

تقرير

ترشح الرئيس التونسي قيس سعيّد لولاية رئاسية ثانية بعدما كانت الأولى بحسب معارضيه رمزاً لانهيار كل شيء في البلد، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. عهد اتسم بتواتر الاعتقالات والتوقيفات وقمع الحريات، وتركيز السلطات والقضاء بيد سلطة واحدة، بالإضافة إلى

توجيه الرئيس رسائل تخيف المستثمرين الأجانب. أما الموالون، فلا يزالون يكررون رواية أن «مسار الإنقاذ» الذي بدأ في 25 يوليو/تموز 2021، لم يكتمل بعد، وأنه لا يمكن أن يؤتي نتائجه في عامين أو ثلاثة أعوام

الانتخابات التونسية

سعيّد يترشح لولاية ثانية... ما حصيلة الأولى؟

تونس ـ **بسمة بركات، آدم يوسف**

أعلن الرئيس التونسي قيس سعيّد الجمعة الماضي ترشحه إلى الانتخابات الرئاسية، التي ستجرى في السادس من أكتوبر/تشرين الأول المقبل، لـ«مواصلة مسيرة النضال في معركة التحرير الوطنية». في المقابل، دعا حزب التيار الديمقراطي، في بيان الاثنين الماضي، «كل القوى الحيّة من المجتمع السياسي والمدني والكفاءات إلى عدم الخضوع لمناخ الترهيب والتهديد الذي تحاول سلطة الانقلاب، وهيئة الانتخابات المنصّبة، بسطه ضد الصحافة والإعلام والسياسيين والنشطاء والمترشحين وحتى المواطنين والمزكّين، والتمسّك بحق بلدهم في حياة ديمقراطية محترمة. ويهيب بهم ألا يتخلوا عن وطنهم وحقوقهم، إذ لا طاقة للاستبداد على مجتمعات ترفض الفردانية والياس والخوف».

وبين «المعركة الوطنية» التي يتحدث عنها قيس سعيّد وما يصوره بيان «التيار الديمقراطي» من مناخ الخوف والترهيب، بون شاسع في تقييم حصيلة حكم قيس الصغير، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «كل من يترشح للرئاسة، وله حضور إعلامي، يتم اعتقاله. فالمناخ قائم على التضييق، والسلطة التنفيذية تخوّن وتشكك في الجميع، وهذه هي محصلة خمس سنوات من حكم سعيّد». وتابع: «كانت هناك سياسة ماكرة في التعامل مع الأحداث، فبعد مرحلة ترذيل العمل الحزبي صدر قرار قيس سعيّد في 25 يوليو 2021، ثم أنجز دستوراً مفبركاً وأصلح أخطاءه بمفرده، ثم وضع بناء سياسياً عبثياً يوزع الوهم على قد شهدت أزمة حكم عميقة داخل البرلمان، الذي كان يرأسه رئيس حركة النهضة راشد الغنّوشي، وأيضاً بين البرلمان والرئاسة، بُعيد انتخاب قيس سعيّد في 2019. وتحولت أزمة الحكم إلى صراع مفتوح، زادت من حدتها جائحة كورونا، وتعمقت إلى أن أقدم سعيّد في 25 يوليو/تموز 2021 على إعلان إجراءاته الاستثنائية، أي انقلابه على المؤسسات، وبداية حقبة جديدة من تاريخ تونس.

وتقدم قيس سعيّد إلى التونسيين بحصيلة تتباين حولها الآراء، بين معارضيه ومساندَيه، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ولخص المتحدث باسم الحزب الجمهوري وسام الصغير، المشهد السياسي بـ«تواتر الاعتقالات والتوقيفات وبطاقات الإيداع بالسجن. كل العناوين الكبرى تؤكد أننا نعيش على وقع قمع الحريات. وعبارات المتآمرين، والخونة، واصطفاف وراء الأجنبي، معجم لغوي لخطاب متشنج يخون الجميع، ولا يعطي فرصة لخلق انسجام بين كل المكونات. يضاف إلى ذلك غياب برنامج اقتصادي وسياسي، مع حصيلة صفر منجز اقتصادي». وأضاف الصغير، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «كل من يترشح للرئاسة، وله حضور إعلامي، يتم اعتقاله. فالمناخ قائم على التضييق، والسلطة التنفيذية تخوّن وتشكك في الجميع، وهذه هي محصلة خمس سنوات من حكم سعيّد». وتابع: «كانت هناك سياسة ماكرة في التعامل مع الأحداث، فبعد مرحلة ترذيل العمل الحزبي صدر قرار قيس سعيّد في 25 يوليو 2021، ثم أنجز دستوراً مفبركاً وأصلح أخطاءه بمفرده، ثم وضع بناء سياسياً عبثياً يوزع الوهم على المجتمع والجهات، ووضع المراسيم التي حل بموجبها المجلس الأعلى للقضاء وغيرها من المؤسسات». وقال: «نجد دستوراً يقوم على غرفتين هجينتين (البرلمان ومجلس الجهات والأقاليم)، ومجلس النواب تحول إلى غرفة ثانوية لا يكترث التونسيون بها، وبالتالي بناء المؤسسات ضعيف يُركز السلطات والقضاء بيد سلطة واحدة، بالإضافة إلى قطاع إعلامي يعمل تحت التهديد ويعيش حالة تخويف بسبب المرسوم 54، وبالتالي فهو مناخ سوداوي».

وينص المرسوم 54 على السجن خمس سنوات وفرض غرامة مالية بحق كل من يُدان بنشر «شائعات أو معلومات مضللة»، كما تتضاعف العقوبة إذا كان الأمر يتعلق بنشر إساءات ضد موظف عمومي. واعتبر الصغير أن «الديمقراطية التونسية خسرت شوطاً ولم تخسر كل المعركة، والمرحلة الانتخابية حلقة من الحلقات، وليست نهاية المطاف. يعني خسرنا شوطاً، وسُجلت تراجعات كبرى، ولكن هناك احرار يتشبثون بالقضايا العادلة والدفاع عن الحريات والمجتمع المدني، وهناك معتقلون سياسيون صامدون. ورغم مرور سنة ونصف السنة على سجنهم إلا أنهم يرسلون رسائل تتشبث بمبادئ العدل. وهذه الانتخابات هي محطة، ونأمل أن تكون فرصة للخلاص، وإن لم يتحقق ذلك فستكون هناك فرصة للخروج منها أكثر قوة، إلى أن يكون هناك وعي للقطع مع الشعبوية المقيتة».

وبعيداً عن التقييم السياسي لعهدة قيس سعيّد يتساءل التونسيون عن المنجز الاقتصادي وما حققه خلال سنوات حكمه. واكد هشام العجبوني، القيادي في التيار الديمقراطي والخبير الاقتصادي، لـ«العربي الجديد»، أنه قبل 25 يوليو 2021 لم يكن قيس سعيّد المسؤول عن الوضع الاقتصادي، ولكنه منذ ذلك الوقت أصبح مسؤولاً عن الدبلوماسية الاقتصادية، ولكن خطابه لم يكن يشجع على الاستثمار أو على قدوم المستثمرين الأجانب، وخاصة الفرنسيين الذي يمثلون أكبر نسبة في تونس بـ1200 شركة، بل وجّه رسائل تبعث على الخوف. وأوضح أنه بالعودة إلى أغلب لقاءات قيس سعيّد بالوزراء نجد أنه نادراً ما يلتقي بوزير الاقتصاد، بل أساساً بوزيري الداخلية والعدل لأن مقاربة سعيّد أمنية قضائية، ولم يكن يعطي قيمة كبرى للاقتصاد. وأوضح أن لا أحد من رؤساء الحكومات الذين عيّنهم، باستثناء إلياس الفخفاخ، وهم هشام المشيشي ونجلاء بودن وأحمد الحشاني، رجل اقتصاد، والمسألة الاقتصادية تبدو ثانوية له لأن كل همه تركيز الحكم والبناء القاعدي والتعيينات والتي يمكن اعتبارها فاشلة.

ولفت إلى أن «سعيّد نشر مناخاً من الخوف لدى رجال الأعمال، وهناك عدة رجال أعمال من أصحاب الشركات في السجن وآخرون مهددون، ونسبة النمو 0,4% في 2023، وخلال الربع الأول من 2024 نجدها 0,2%، وهو ما يعكس أن البلاد لا تخلق ثروة في السنوات الأخيرة وأغلب المقاربات فاشلة». ويرى العجبوني فإن «المسار خاطئ والشركات الأهلية فاشلة لأنها بالأساس جزء من الاقتصاد التضامني، وفي العالم أجمع يمثل هذا 10% من مجمل الاقتصاد.

ورغم أن لدينا نحو 800 ألف شركة في تونس، إلا أن قيس سعيّد يركز فقط على الشركات الأهلية التي لا يتجاوز عددها 100. وحتى القانون الذي أنشأها يحمل في طياته بذور فشلها، وبالتالي يمكن القول إنه لم يقم بأي إصلاحات اقتصادية».

رئيس المكتب السياسي لمسار 25 يوليو، عبد الرزاق الخلولي اعتبر، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «تقييم ولاية الرئيس قيس سعيّد تنطلق منذ 25 يوليو 2021، أي لثلاث سنوات فقط وليس لخمس، باعتبار أن صلاحيات الرئيس بين 2019 و2021 كانت معدومة تماماً، وكلها بيد الحكومة والبرلمان، ولا يمكن تقييمه إلا في صلاحية الخارجية والدفاع». واعتبر أنه «منذ 25 يوليو 2021 انطلق مسار جديد، يتضمن خريطة الطريق والتأسيس الجديد والدستور الجديد وكل هذا بالنسبة لنا إنجاز، ولحظة 25 يوليو نفسها مُنجز، وهي بداية إنقاذ وبداية مسار الإصلاح، وهذا المسار لا يمكن أن يؤتي نتائجه في عام أو عامين أو ثلاثة». وقال الخلولي: «صحيح أن قطار الإصلاح يخرج أحياناً عن السكة، ونحن نهدف من وراء انتقادنا للمسار والقرارات وأداء رئيس الحكومة إلى إعادة القطار إلى سكته». وشدد على أن أهم منجز هو «فكرة التحرر من براثن الماضي وخيباته وفشله، وقد بدأنا من مؤشرات تحت الصفر، ووصلنا لحظة الإفلاس الاقتصادي والدمار». وأكد أن «المسار نجح في الجانب السياسي. صحيح أن المواطن لم يشعر بتحسن في معيشته، لأن الحكومة والإدارات والسلطات المحلية لم تتجاوب مع الرؤية والتوجهات الواضحة للرئيس». واعتبر أنه «ما زالت اللوبيات والكارتلات تعرقل، لأنها تعتبر أن الإصلاح سيضر بمصالحها».

سعيّد في تونس، 24 ديسمبر 2023 (فتحي بلعيد/فرانس برس)

وسام الصغير: الديمقراطية خسرت شوطاً لا المعركة

الخلولي: لا يمكن أن يؤتي مسار 25 يوليو نتائجه في عامين

تسريع إجراءات التقاضي

اعتبر رئيس المكتب السياسي لمسار 25 يوليو/تموز 2021، عبد الرزاق الخلولي، رداً على سؤال لـ«العربي الجديد»، عن الاعتقالات التي شملت المعارضين والتضييق على الحريات، أن «هذا المسار هدفا هو المطالبة بالمحاسبة، وليس رئيس الجمهورية من تدخّل لوضع الناس في السجون، هناك مؤسسات تعمل. نحن نطالب القضاء بتسريع إجراءات التقاضي لنعلم من هو بريء ومن المجرم. وبالتالي ليس هناك أي استهداف أو انتهاك للحقوق والحريات».

شرق غرب

2500 موقوف في بنغلادش

تجاوز عدد الموقوفين على مدى أيام من الاحتجاجات في بنغلادش عتبة 2500 شخص، وفق تعداد أجرته وكالة فرانس برس أمس الثلاثاء، بعدما أثارت احتجاجات بشأن حصص توزيع الوظائف الحكومية اضطرابات واسعة. وقتل 174 شخصاً على الأقل بينهم عدد من عناصر الشرطة، وفق إحصاء يستند إلى بيانات من الشرطة والمستشفيات. وانتشر الجيش بكثافة في دكا حيث أقيمت تحصينات عند بعض التقاطعات فيما أغلقت شوارع رئيسية بالأسلاك الشائكة.

(فرانس برس)

تدريبات جوية أميركية كورية جنوبية

بدأت كوريا الجنوبية وأميركا، أمس الثلاثاء، تدريبات جوية مشتركة، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات القتالية المشتركة بين البلدين. وذكرت وكالة «يونهاب» الكورية أن المناورات ستستمر حتى 8 أغسطس/آب المقبل جنوب سيول. وستشمل المناورات التدريب على الدعم الجوي القريب، والاعتراض والدفاع المضاد بهدف تعزيز قابلية التشغيل البيني لمختلف أنواع الطائرات.

(قنا)

مالي: 26 قتيلاً على يد مسلحين

قتل 26 شخصاً على الأقل بعد قيام جماعة مسلحة بمهاجمة قرية وسط مالي بالقرب من الحدود مع بوركينا فاسو. وقال عمدة مدينة بانكاس مولاي غيندو إن مسلحين هاجموا القرويين الذين كان معظمهم يعملون في أراضيهم الزراعية بقرية ديمبو. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم، لكن سرعان ما اتجهت أصابع الاتهام لجماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» المرتبطة بتنظيم القاعدة، والتي غالباً ما تستهدف قرويين بالمنطقة.

(أسوشييتد برس)

بريطانيا: إدانة الداعية أنجم تشودري بجرائم إرهاب

ذكرت وكالة أنباء «بي إيه ميديا» البريطانية، أمس الثلاثاء، أن الداعية البريطاني المتشدد أنجم تشودري (الصورة) دين بجرائم إرهاب بعد محاكمته في لندن. وسبق الربط بين أتباع تشودري وبين عدد من المؤامرات في أنحاء العالم. وقال ممثلو الادعاء إن تشودري كان يدير جماعة «المهاجرين» التي تم حظرها باعتبارها منظمة إرهابية قبل أكثر من 10 سنوات وشجع آخرين على دعم الجماعة، وهو ما نفاه تشودري.

(رويترز)

حزب المحافظين يسمي زعيمه في نوفمبر

أعلن حزب المحافظين البريطاني، الذي مُني بهزيمة تاريخية في الانتخابات التشريعية، أنه سيُعيّن زعيماً جديداً له في الثاني من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، خلفاً لرئيس الوزراء السابق ريشي سوناك. وفي هذه المرحلة، لم يؤكد أي مرشح محتمل أنه سيترشح رسمياً، لكن ثمة أسماء لترؤس الحزب، بينهم وزيرة التجارة السابقة كيمي بادينوخ، ووزيرة الداخلية السابقة سويلا برافرمان، ووزير الدولة السابق للهجرة روبرت جينريك، ووزير الخارجية السابق جيمس كليفرلي.

(فرانس برس)

رصد

استراتيجية أميركية جديدة للقطب الشمالي

تكشف واشنطن، رويداً رويداً، عن ملامح استراتيجيتها الجديدة لمنطقة القطب الشمالي، وهي تعتمد على انخراط أكبر لدول الشمال الأوروبي، في مواجهة روسيا والصين

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

كشفت وزارة الدفاع الأميركية (بنتاغون)، أول من أمس الاثنين، عن بعض ملامح استراتيجية أميركية - غربية جديدة لمنطقة القطب الشمالي الحيوية، لمواجهة روسيا والصين، حيث يتصاعد الاهتمام الغربي ومن حلف شمال الأطلسي (ناتو) بهذه المنطقة، منذ سنوات، واكتسب زخماً مع الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير/شباط 2022. وتلعب الدنمارك، وباقي دول الشمال (فنلندا والسويد وأيسلندا والنرويج والدنمارك)، دوراً رئيسياً، في هذه الاستراتيجية بحكم تبعية جزيرة غرينلاند، وبعض المناطق القطبية، لسيادتها. كما تحظى المنطقة باهتمام روسي لكونها تشكّل طريقاً قصيراً نحو الأراضي الأميركية، بينما يتزايد قلق واشنطن من صواريخ روسيا العابرة للقارات.

ملامح الاستراتيجية الغربية التي تحمل عنوان «استراتيجية جديدة للقطب الشمالي»، تهدف خصوصاً إلى تعزيز تعاون واشنطن مع دول الشمال والغرب الأوروبي. وقد تمّت مناقشة الخطة خلال قمة الذكرى 75 لتأسيس حلف شمال الأطلسي في واشنطن (انعقدت من 9 إلى 11 يوليو/تموز الحالي في واشنطن)، وتشدد الخطة على زيادة عسكرة المنطقة القطبية، ورفع مستوى المراقبة وتعميق وتكثيف التدريبات لاستعراض القوة، بحجة «الردع» عملياً، فإن القوات الأميركية، التي بات حضورها كبيراً في مجموعة «دول الشمال»، وخصوصاً إثر انضمام كل من فنلندا والسويد إلى «ناتو»، لم توقف منذ مارس/آذار الماضي تمارينها المشتركة «الردعية» مع هذه الدول، وبمشاركة بريطانية، كما جرى في تمارين «أرتيك إيدج 24» ربيع العام الحالي. وتزامنت تلك التمارين مع أخرى مشتركة أميركية -دنماركية، احتضنتها جزيرة غرينلاند الحيوية في سياق الاستراتيجية الأميركية في القطب الشمالي. ويؤشر تسارع شعور الدنمارك (نحو 5,9 ملايين نسمة)، بأنها واقعة في قلب معادلة الحرب الباردة الجديدة، إلى مستوى توتر العلاقة مع موسكو. آمر دفع السياسيين في كوبنهاغن إلى عسكرة حتى اللغة، عبر إقناع المواطنين بضرورة التعايش مع احتمالية أن تصير الدنمارك جزءاً من صراع ساخن. أضف إلى ذلك تسارع عمليات تأهيل وتوسيع الملاجئ، وهو أمر يجري العمل عليه أيضاً في السويد وفنلندا. وأهمية الدور الدنماركي غير مرتبطة بحجم البلد، بل باحتلاله منذ بداية الغزو الروسي لأوكرانيا، مكانة جيوسياسية في سياق التحشيد الغربي لدعم كييف ومواجهة روسيا في منطقتي البلطيق والقطب الشمالي. في الأولى تقع جزيرة بورنهولم، المقابلة لجيب كالينينغراد الروسي على البلطيق بين ليتوانيا وبولندا، وفي الثانية تقع الجزيرة الجليدية الضخمة غرينلاند (التي تتبع سيادتها في مسائل الدفاع والسياسة الخارجية لكوبنهاغن).

وجاء إعلان نائبة وزير الدفاع الأميركي كاثلين هيكس، عن استراتيجية القطب الشمالي، خلال مؤتمر صحافي عقدته في مقر البنتاغون أول من أمس، ليضع جزيرة غرينلاند في بؤرة الاهتمام الأميركي مجدداً، وغرينلاند جزيرة تعرفها واشنطن، التي استثمرت في قواعدها خلال فترة الحرب الباردة (حتى 1992)، في سياق إعادة تعزيز عسكرتها مجدداً، وجعلها نقطة مراقبة حيوية في وجه العسكرة الروسية المقابلة. فقاعدة ثول في غرينلاند، وتسميها واشنطن قاعدة بيتوفيك الفضائية، تعتبر الآن حجر زاوية في مسألة الاستثمار العسكري والتقني للتصدي للصواريخ الروسية التي من الممكن أن تطاول الأراضي الأميركية شمالاً.

وخلال السنوات الأخيرة، اعتبر البنتاغون أن في غرينلاند ثغرات على مستوى المراقبة الجوية، وتود واشنطن أن تلعب الدنمارك دورا حيويا في سدّها، خصوصا مع تعاظم الخشية من أن الصواريخ النووية الروسية يمكنها ببساطة عبور الفضاء الغرينلاندي دون مشاكل. وعلى مدار الحرب الأوكرانية، أظهرت حكومة الائتلاف الدنماركية برئاسة ميتا فريدركسن رغبة قوية في تعزيز تعاونها مع الولايات المتحدة، حيث أصبحت موانئها عقدة مواصلات حيوية للتحشيد العسكري الأميركي باتجاه دول بحر البلطيق، ونحو العضوين الجديدين في «ناتو»، السويد وفنلندا. والتهديدات الروسية الضمنية لكوبنهاغن لدورها في تعزيز الحشد العسكري الأميركي، ودعمها أوكرانيا بطائرات اف 16، يدفع الدنمارك أكثر إلى الانخراط في الأهداف الأميركية.

ورأت كبيرة باحثي معهد هدسون في واشنطن، ليزلوت أودغار، في حديث أمس الثلاثاء، للتلفزيون الدنماركي دي أر، أن الحاجة الأميركية لدول الشمال الإسكندنافية تعبير عن عدم مقدرة الولايات المتحدة على تطبيق الاستراتيجية بمفردها «بل هي تحتاج إلى تعاون جميع حلفاء شمال الأطلسي للتعامل مع التحديات والتهديدات في القطب الشمالي».

ويسود اعتقاد لدى واشنطن ومجموعة دول الشمال بأن «روسيا، بدعم من الصين، تشكل تهديداً كبيراً في المنطقة القطبية الشمالية». بالتالي، هم يتفقون على اعتبار الاستثمار في الردع وتعزيز القدرات العسكرية أمرين حيويين في الاستراتيجية الجديدة. فواشنطن تشعر بقلق من تكثيف الحليفين الروسي والصيني خلال الأشهر الأخيرة تدريباتهما البحرية قرب منطقة الإسكا، معتبرة ذلك تحديا ضمنا تحتاج فيه إلى الحلفاء الأوروبيين. كما أن استغلال روسيا والصين للتغيرات المناخية على شكل ذوبان جليدي لفتح ما يسمى «الطريق البحري الشمالي» (الممتد بين شمال روسيا والنرويج وصولا إلى مضيق بيرينغ بين روسيا وأميركا)، يزيد من قلق واشنطن. فهذا الطريق يختصر المسافة بين الصين وشمال أوروبا. وترغب واشنطن بجعله طريقا دوليا لكسر احتكار موسكو ويكين له، بينما يصر الكرملين على اعتباره «طريقا وطنيا».

> يعتبر البنتاغون أن في غرينلاند ثغرات على مستوى المراقبة

كاليث هيكس في مقر البنتاغون بفيرجينيا، سبتمبر 2022 (الكس وونغ/Getty)

إضاءة

حسابات الصين من التقارب الياباني ـ الأميركي

> تتخوف الصين من التقارب الياباني الاميركي والذي يشمل حماية واشنطن لطوكيو من خلال أسلحتها النووية وقدرتها الأخرى

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

تابعت الصين باهتمام بالغ التقارب الياباني الأميركي واعتزامهما وضع أول وثيقة مشتركة بشأن سياسة الردع الموسعة، والتي ستتضمن بنداً يؤكد أن الأسلحة النووية ستكون مدرجة في الأساليب الأميركية للدفاع عن اليابان. وكانت صحيفة يوميوري شيمبون اليابانية، قد نقلت، يوم الأحد الماضي، عن مصادر حكومية لم تسمها، قولها إن وثيقة التقارب الياباني الأميركي ستحدد التدابير التي يمكن لواشنطن اتخاذها في وقت السلم وفي حالات الطوارئ، فضلاً عن الظروف التي يمكن بموجبها اتخاذ إجراءات انتقامية ضد دول ثالثة، وما يمكن أن تكون هذه التدابير على خلفية التهديدات الصينية الروسية. ولفتت إلى أنه من المقرر أن يعقد وزيرا الخارجية والدفاع من كلا البلدين محادثات بشأن الردع النووي وقضايا أخرى في وقت لاحق من هذا الشهر في طوكيو وذلك لتأكيد اتجاه الوثيقة.

وحسب المصدر نفسه، فإن الوثيقة ستتضمن على وجه التحديد عزم الولايات المتحدة على المساهمة في حماية اليابان من خلال أسلحتها النووية وقدراتها الأخرى. ومن المتوقع أن تقدم وثيقة التقارب الياباني الأميركي توجيهات بشأن المواقف التي ينبغي لطوكيو أن تواجهها حتى تتمكن واشنطن من الرد. ولم يتم الكشف، حسب الصحيفة، عن تفاصيل المناقشات اليابانية الأميركية بشأن الردع الموسع، لأنها تتضمن تبادل معلومات حساسة بشأن العمليات العسكرية.

ويعد الردع الموسع إجراء أمنياً تعمل بموجبه الدول المتحالفة على منع العدوان من جانب دول ثالثة، من خلال إظهار نيّتها اتخاذ إجراءات انتقامية إذا تعرضت أي منها لهجوم عسكري. وتوفر الولايات المتحدة مظلتها النووية وقدرات الردع الأخرى، بما في ذلك الأسلحة التقليدية، لليابان وكوريا الجنوبية ودول حلف شمال الأطلسي منذ عقود، ولكن في ظل التهديدات النووية المتزايدة من دول مثل الصين وروسيا، تهدف طوكيو وواشنطن إلى زيادة الردع ليشمل استخدام السلاح النووي، من خلال التعبير بوضوح في وثيقة التقارب الياباني الأميركي عن هذا التوجه.

وعلى الرغم من أن الحديث حول هذه المسألة بدأ في العام 2010 عندما أنشأت واشنطن وطوكيو إطاراً لإجراء محادثات منتظمة بشأن الردع الموسع بين البلدين، فإن إعادة إحياء هذا النقاش تثير قلق بكين. وتساءلت صحيفة غلوبال تايمز الحكومية الصينية، عما إذا كانت الولايات المتحدة ستدافع عن اليابان بالأسلحة النووية، أم ستحوّلها إلى خط النار؟ وقالت: يبدو أن اليابان ترغب في تأمين التزام مكتوب بشأن الحماية النووية قبل الانتخابات الأميركية، لمنع واشنطن من التراجع عن وعودها بناء على هوية وتوجهات الرئيس الأميركي المقبل.

ولفتت الصحيفة إلى أن اليابان دولة غير نووية، وبالتالي لن تصبح هدفاً رئيسياً للضربات النووية من أي جهة، ومع ذلك، تعمل الولايات المتحدة على جرها إلى دائرة الحماية النووية الخاصة بها، وتدرس نشر الأسلحة النووية في أراضيها. وأوضحت أن هذا الأمر سيجعل دولاً أخرى تنظر إلى اليابان باعتبارها دولة نووية. ما يعني أن واشنطن تدفع طوكيو إلى أن تكون ساحة المعركة المقبلة. وقالت إنه يتعين على اليابان أن تقرر ما تريده، التنمية السلمية أو الدفع بها إلى الصراعات على الخطوط الأمامية.

وفي رده على سؤال لـ«العربي الجديد»، حول مخاوف الصين من التقارب الياباني الأميركي في مسألة توسيع الردع، قال الباحث في معهد جيانغ شي للدراسات السياسية، لين وي، إن ما يحرك المخاوف الصينية هو اطلاع بكين على الدوافع الحقيقية التي تقف وراء هذا التوجه، سواء من طرف طوكيو أو واشنطن. وأضاف أن الإدارة الأميركية أولت أهمية كبيرة في سياساتها الخارجية خلال السنوات الأخيرة لاستراتيجيتها في منطقة المحيطين الهادئ والهندي، والتي تقوم أساساً على محاولة احتواء صعود الصين، من خلال تضخيم تهديداتها الأمنية واستخدامها ذريعة لجر الحلفاء في المنطقة إلى الشراك الأميركية. وأضاف لين وي: بالتالي فإن الحديث عن توسيع الردع بين طوكيو وواشنطن في هذا التوقيت، على الرغم من مرور 14 عاماً على هذا النقاش، هو تأكيد على رغبة الولايات المتحدة في تعزيز قدراتها الهجومية، وتوسيع مظلتها النووية لتشمل شرق آسيا بما يخدم مصالحها الاستراتيجية. وأوضح أن «التوقيع على هذه الوثيقة وتطبيق بنودها يعنيان أننا سنكون أمام تمدد قوة نووية متاخمة للصين، وهذا من شأنه أن يطلق سباقاً نحو التسلح النووي في منطقة شرق آسيا التي تضم أصلاً العديد من الدول النووية مثل الهند وباكستان والصين وكوريا الشمالية. وهو أمر قد يجعل من هذه الرقعة برميلاً من البارود قابلاً للاشتعال في أي لحظة».

في المقابل، رأى الباحث في معهد الدراسات الاستراتيجية في تايبيه، خون وانغ، في حديث مع «العربي الجديد»، أن اليابان تملك الحق المشروع في تعزيز قدراتها على الردع في ظل تعاظم القوة الصينية في المنطقة، والتهديدات النووية التي تشكلها جارتها كوريا الشمالية. وأضاف أنه ليس شرطاً أن تكون الدولة نووية لتنضم للمظلة النووية الأميركية، ويكفي أن تتعرض لتهديدات نووية كبيرة، كالتي تمثلها بيونغ يانغ، من خلال تكثيف تجاربها الصاروخية على مرأى ومسمع من العالم. ولفت خون وانغ إلى أن بكين لم تفصح عن نشاطها في هذا المجال ولا أحد يعرف شيئاً عن حجم ترسانتها النووية، ومع ذلك تستكثر على جيرانها الدخول في تحالفات إقليمية ودولية لتعزيز قدراتهم على الردع. وتوقع أن تكون وثيقة التقارب الياباني الأميركي مقدمة لدخول دول أخرى في منظومة الردع النووية الأميركية، وهو الأمر الذي يثير قلق بكين، حسب اعتقاده.

> باحث صيني: سنكون أمام تمدد قوة نووية متاخمة للصين

تدريب ياباني اميركي مشترك قرب طوكيو، 16 يونيو 2022 (الأناضول)

تسابق نائبة الرئيس الأميركي جو بايدن، كامالا هاريس، الوقت، للحصول على أكبر تأييد ممكن داخل الحزب الديمقراطي لترشيحها للرئاسة، وقطع الطريق أمام أي محاولات تمرد على هذا الترشيح من داخل الحزب، أو إمكانية بروز مرشح آخر يحظى باهتمام الشخصيات القيادية في الحزب الديمقراطي، وهو ما تتراجع احتمالاته

تقدُّم لحملتها الرئاسية في التمويل والدعم

كامالا هاريس تتخطى الحواجز

هاريس في البيت الأبيض، 22 يوليو الحالي (Getty)

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تتقدم ورقة ترشيح كامالا هاريس نائبة الرئيس الأميركي جو بايدن عن الحزب الديمقراطي، بسرعة قياسية. ففي غضون ساعات قليلة، تمكنت هاريس من جمع العدد الكافي من المندوبين الذين أكدوا أنهم سيمنحونها أصواتهم، في المؤتمر العام للحزب الذي سيعقد خلال شهر أغسطس/آب المقبل في شيكاغو، كما أعادت عجلة التمويل لحملة «بايدن – هاريس» التي أصبحت باسمها. وبانتظار الكلمة الفصل من الحزب، حيث يرجّح أن يتخذ القرار بشأن آلية اختيار بديل عن بايدن، واسم متفق عليه، قبل 7 أغسطس، فإن باب التكهنات لم يغلق خلال اليومين الماضيين بشأن كل ما يتعلق بترشيح هاريس، سواء لجهة آلية ترشيحها أو الأسماء المتداولة التي قد تختارها لمنصب نائب الرئيس، أو حتى لجهة السياسات الداخلية والخارجية التي قد تعتمدها وأوجه الشبه والاختلاف بينها وبين سياسات بايدن. كما يتمّ التركيز على حملة المرشح الجمهوري للرئاسة، الرئيس السابق دونالد ترامب، الذي يجب عليه نقل اهتمامه إلى هاريس التي تمتلك بعض عناصر القوة التي تتفوق بها على ترامب.

وسريعاً، أصبحت هاريس، أول من أمس الاثنين، في موقع قوي لضمان تسمية الحزب الديمقراطي لها لخوض الانتخابات الرئاسية في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل في مواجهة ترامب، مع تلقّيها دعماً من المزيد من الشخصيات في حزبها، إثر انسحاب بايدن.

وبحسب مسح أجرته وكالة أسوشييتد برس (نشرته أمس الثلاثاء)، فإن هاريس حصلت على دعم عدد كافٍ من المندوبين الديمقراطيين (وعددهم الكامل حوالي 4 آلاف) لتصبح مرشحة حزبها. ووصل العدد مساء الاثنين إلى ما لا يقل عن 2668 مندوبا، أي أكثر من 1976 تحتاج إليهم للفوز في الاقتراع الأول. ومع ذلك، قالت الوكالة إنها لا تستطيع وصف هاريس بـ«المرشح المفترض الديمقراطي الجديد»، لأن مندوبي الحزب لا يزالون أحراراً في التصويت للمرشح الذي يختارونه خلال مؤتمر الحزب الرسمي المقرّر في 19 أغسطس في شيكاغو، أو إذا طرح الديمقراطيون أسماء أخرى قبل المؤتمر. وبعدما أعلنت ترشيحها، أجرت هاريس اتصالات مكثفة مع الشخصيات المؤثرة في الولايات من حزبها، قبل أن تحظى بتأييد عدد من قيادات الحزب، وسط استمرار صمت بعضهم الآخر حيال ترشحها أو دعمها، حتى عصر أمس. هكذا أحجم الرئيس الأسبق باراك أوباما، حتى عصر أمس، عن الإدلاء بدلوه بشأن ترشح هاريس، التي حصلت في المقابل أول من أمس، على تأييد رئيسة مجلس النواب السابقة نانسي بيلوسي التي قالت إن لديها «ثقة كاملة» بأن هاريس «ستقودنا إلى النصر». وكان سبق ذلك تأييد كل من الرئيس الأسبق بيل كلينتون وزوجته هيلاري ومجموعة من المشرعين لنائبة بايدن.

ومع احتشاد المانحين أيضاً، أصبح في حساب حملة هاريس 81 مليون دولار، خلال 24 ساعة من تنحي بايدن، كما أثارت حملتها اهتمام المتطوعين، حيث تسجّل بها أكثر من 28 ألف متطوع جديد، وهو معدل يزيد عن 100 ضعف في المتوسط يوميا مقارنة بحملة إعادة انتخاب بايدن.

في غضون ذلك، بدأت هاريس فعلياً حملتها. وبعد ديلاوير (مسقط رأس بايدن)، ثم البيت الأبيض حيث حضرت احتفالاً بغياب الرئيس، حطّت أمس الثلاثاء، في مدينة ميلووكي، ولاية ويسكونسن، التي تمثل ساحة معركة انتخابية رئيسية مع ترامب، في أول تجمع انتخابي لحملتها منذ إعلان ترشحها، على أن تنتقل إلى مدينة مينيابوليس في مينيسوتا اليوم الأربعاء. وولاية ويسكونسن واحدة من بين ثلاث ولايات حاسمة يطلق عليها اسم حزام الصدأ، بالإضافة إلى ولايتي ميشيغن وبنسلفانيا، والتي تعتبر ولايات متأرجحة يجب أن يفوز بها أي مرشح، وكان بايدن متأخراً فيها عن ترامب باستطلاعات الرأي.

> لن تحضر هاريس خطاب نتنياهو في الكونغرس لكنها ستجتمع به

وشنّت هاريس من ديلاوير هجومها الأول بصفتها مرشحة رئاسية على ترامب، علماً أن الأخير كان قد استغل كبر سنّ بايدن للاستهزاء بالرئيس الديمقراطي، فيما يبلغ هو 78 عاماً، وهاريس تصغره بـ19 عاماً (تبلغ 59 عاماً). وقارنت هاريس، الاثنين، ترامب، بشخص «محتال»، مشددة على أن الحزب الديمقراطي سيفوز في الانتخابات. وقالت هاريس لأعضاء حملتها من ديلاوير، إنه «على مدى الأيام الـ106 المقبلة، سنعرض برنامجنا على الشعب الأميركي، وسنفوز».

وسيكون حقّ النساء في الإجهاض في صلب حملة هاريس، وهي قضية تابعتها نائبة الرئيس الأميركي، وتعدّ من الملفات التي تمتلك فيها نقاط قوة، مقارنة بضعف أدائها لحلّ أزمة المهاجرين غير النظاميين التي وصلت ذروتها في خريف 2023، على الحدود مع المكسيك، ما شكّل مادة سجال قوية بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري. وكانت هاريس رفعت قضية حق الإجهاض في الكونغرس، منذ عام 2022، وخلال حملة الانتخابات النصفية في ذلك العام، لا سيما مع انقلاب المحكمة العليا، المكونة من أكثرية قضاة محافظين، على قانون «رو ضد وايد» (1973)، الذي يمنح الأميركيات الحقّ بإنهاء حملهن.

ومن ديلاوير، قالت هاريس: «سنناضل من أجل حق المرأة في التحكم بجسدها، مع العلم أنه إذا سنحت الفرصة لترامب فسوف يقر حظرا على الإجهاض في كل ولاية». كما أشارت هاريس، وهي مدعية عامة سابقة لولاية كاليفورنيا، إلى إدانات ترامب بارتكاب جنايات، وقالت: «أعرف ترامب. كفاحنا من أجل المستقبل هو أيضاً كفاح من أجل الحريات، العصا في أيدينا». وكان ترامب نشر إثر انسحاب بايدن من السباق سلسلة منشورات مليئة بالذم على وسائل التواصل، سخر فيها من عمر بايدن معتبراً أن الرئيس وهاريس «يشكّلان تهديدا للديمقراطية». وردد المرشح الجمهوري لمنصب نائب الرئيس، جاي دي فانس، الانتقادات ذاتها في تجمع في أوهايو أول من أمس، قائلاً إن هاريس تتمتع بالزخم لأن «نخبة الديمقراطيين دخلت غرفة مليئة بالدخان وقرّرت رمي جو بايدن في البحر».

هجمات ترامب وفريقه، والتي تحمل أحياناً كثيرة إشارات وتلميحات عنصرية وجندرية، قد تتحول إلى أبرز التحديات التي ستواجهها هاريس خلال حملتها إذا ما استمرت في ترشحها ورست عليها التسمية الحزبية الرسمية، علماً أنها عانت منذ فترة طويلة معدلات تأييد ضعيفة، وهي متقاربة إلى حد كبير مع ترامب في استطلاعات الرأي التي وضعتهما في مواجهة مباشرة.

على صعيد آخر، يفترض أن تلتقي هاريس خلال الأسبوع الحالي، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي هو موجود في واشنطن لإلقاء خطاب في الكونغرس بدعوة من الجمهوريين، بحسب ما أعلنه مكتبها، موضحاً أن هذا اللقاء سيكون «منفصلا» عن اللقاء بين بايدن ونتنياهو المقرر الخميس. وكان بايدن بعد إعلان انسحابه قد تعهد بمواصلة محاولته إنهاء حرب غزة، في ما تبقى من مدة ولايته، أي حتى يناير/كانون الثاني المقبل، موعد تنصيب الرئيس الأميركي الجديد. وذكر موقع أكسيوس أن هاريس لن ترأس جلسة الكونغرس المشتركة حيث يلقي نتنياهو كلمته اليوم، لأنها ستكون خارج واشنطن، لكنه أضاف أنها «طوال حياتها المهنية، أبدت التزاماً تاماً بأمن إسرائيل، وهو أمر يتواصل اليوم». وأضاف أن «لقاء هاريس بنتنياهو سيكون استكمالاً لانخراطها المكثف بشأن الصراع في غزة»، لافتاً إلى أنها «ستشدد على التزامها بضمان أن تكون إسرائيل قادرة على الدفاع عن نفسها من تهديدات إيران والمليشيات التي تدعمها، بما فيها حزب الله وحركة حماس». وأكد أن هاريس «ستدين هجوم حماس الوحشي في 7 أكتوبر/ تشرين الأول وعنفها الجنسي (بحسب مزاعم الاحتلال)، وسوف تعيد التعبير عن قلقها العميق بشأن الوضع الإنساني في غزة». وقال المساعد: «ستنقل نائبة الرئيس (لنتنياهو)، رأيها، بأنه حان الوقت لأن تنتهي هذه الحرب بطريقة تضمن أن تكون إسرائيل آمنة، مع إطلاق سراح كل الرهائن (المحتجزين لدى حماس)، وإنهاء معاناة المدنيين الفلسطينيين، وأن يتمتع الشعب الفلسطيني بحقّه في العيش بكرامة وحرّية وأن يتمتع بحق تقرير المصير».

مرشحون لمنصب نائب الرئيس

يتداول الإعلام الأميركي أسماء عدة كمرشحين محتملين لمنصب نائب الرئيس، إذا استقر الحزب الديمقراطي على ترشيح كامالا هاريس، وجميعهم من ولايات حاسمة للفوز

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يحتل اسم المرشح لمنصب نائب الرئيس أهمية كبيرة لدى الحزب الديمقراطي، بعد انسحاب الرئيس جو بايدن من سباق الرئاسة، نظراً لأن من سيتم ترشيحه للمنصب، سيقع على عاتقه خصوصاً استعادة ثقة الناخب الأميركي بالحزب في الولايات المتأرجحة. وبعد إعلان نائبة بايدن، كامالا هاريس، ترشحها رسمياً للرئاسة بدعم من الرئيس المنسحب، دارت عجلة التكهنات بشأن هوية من ستختار لترشيحه للمنصب، وسط شبه إجماع في الإعلام الأميركي ومتابعين على أنه سيكون رجلاً وأبيض، علماً أن هاريس من الأقليات «الملّونة»، إذ إن أبويها مهاجران من الهند وجامايكا.

وتبرز أسماء عدة قد تختار هاريس منها ليكون نائباً لها. ووفق تقرير لموقع شبكة سي أن أن، نشر أمس الثلاثاء، فإن أول المرشحين هو حاكم ولاية بنسلفانيا، جوش شابيرو، اليهودي الذي حقّق فوزاً كاسحاً في 2022 بانتخابات حاكمية الولاية، متغلباً على منافسه الجمهوري، السيناتور في كونغرس الولاية، دوغ ماستريانو، أحد داعمي الرئيس السابق دونالد ترامب، المؤمنين بنظرية سرقة الانتخابات في 2020. ووصفت هاريس، شابيرو، الشهر الماضي، بأنه «شريك رائع للرئيس بايدن ولي»، علماً أن اسمه كان جرى أيضاً تداوله كمرشح محتمل للرئاسة عن الحزب الديمقراطي مع انسحاب بايدن من السباق. لكن شابيرو أعلن الأحد دعمه لترشح هاريس إلى الرئاسة. وكان قد نُقل عن الرئيس الأسبق باراك أوباما في وقت سابق، قوله إن شابيرو، البالغ من العمر 51 عاماً، «هو من جيل ديمقراطيين يجب أن يكون لهم صوت بشأن مستقبل الحزب». وإلى جانب شابيرو، يبرز اسم روي كوبر، حاكم ولاية كارولينا الشمالية، وهي ولاية مهمة جداً في السباق الرئاسي. وأعلن كوبر الاثنين، دعمه ترشح هاريس إلى الرئاسة. ولطالما قاد الرجل، منذ أن أصبح حاكماً لكارولينا الشمالية في 2016، معارك مع مجلس نواب الولاية الذي يهيمن عليه الجمهوريون، حول مسائل عدة، مثل حق التصويت والإجهاض.

جوش شابيرو في فيلادلفيا، مارس 2023 (سول لوب/فرانس برس)

ومن بين الأسماء المطروحة أيضا لترشحها هاريس إلى منصب نائب الرئيس، السيناتور عن ولاية أريزونا، مارك كيلي، وهو رائد فضاء سابق. وقد تكون هاريس مهتمة بكسب أريزونا، وهي ولاية كان بايدن قد فاز بها في عام 2020 على الرئيس السابق دونالد ترامب، لكن بفارق عشرة آلاف صوت فقط. كما يطرح أسم أندي بشير، حاكم ولاية كنتاكي، وهي ولاية «حمراء» تصوّت عادة للمرشح الرئاسي الجمهوري. ويُعد بشير واحداً من أفضل حكّام الولايات الأميركية، وأكثرهم شهرة، بحسب «سي أن أن»، بعدما نجح في قيادة ولايته إلى برّ الأمان، في مواجهة أعاصير قاتلة، وجائحة كورونا، وخلال الفياضانات الكارثية التي تعرضت لها الولاية في 2022. بالإضافة إلى هؤلاء، قد تختار هاريس، حاكمة ميشيغن، غريتشين وايتمر، لترشيحها نائبة لها، وفق «سي أن أن»، علماً أن وايتمر، الذي برز أيضاً اسمها لتكون مرشحة للرئاسة بدلاً من بايدن، سرعان ما استبعدت ذلك، وأكدت أنها «باقية» في ميشيغن، الولاية المتأرجحة التي حقّقت فيها حكامتها سمعة طيبة خلال فترة كورونا.